توجهات الرأي العام الفلسطيني حول المشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية لتحقيق السلم الأهلي

نتائج الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة،
كانون ثاني 2015

توجهات الرأي العام الفلسطيني حول المشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية لتحقيق السلم الأهلي

نتائج الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون ثاني 2015

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح
بالشراكة مع جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة
الطبعة الأولى، كانون أول 2016

فريق البحث: مؤسسة أوراد

نادر سعيد فقهاء	رئيس الفريق
ريم زياد غطاس	منسقة البحث
محمد الشعيبي	منسق العمل الميداني في الضفة الغربية
محمد عيسى	منسق ميداني، قطاع غزة
نور عودة	مساعدة باحث

تدقيق لغوي:
عبد الرحمن أبو شمالة

طاقم مفتاح:

نجوى ياغي	مديرة مشاريع
شادية الغول	منسقة مفتاح في قطاع غزة
حنين الشعيبي	مساعدة إدارية للبرنامج

طاقم جمعية الثقافة والفكر الحر (غزة):

مريم زقوت	مدير عام الجمعية
مها الراعي	منسقة شبكة وصال

المحتويات

كلمة مفتاح	**7**
ملخص التنفيذي	**9**
ورقة سياسات	**14**
المقدمة	**16**
المنهجية	**17**
تحليل نتائج الاستطلاع	**20**
1. تقييم أهمية دور النساء في مجالات الحياة المختلفة	**20**
2. النظرة إلى حق النساء وأهمية مشاركتهن في مجالات الحياة السياسية	**21**
3. المشاركة في النقاش السياسي: المستويات، الدوافع، المعيقات	**23**
4. تقييم دور النساء في المصالحة الوطنية	**26**
5. تقييم دور النساء أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة	**27**
6. التقييم والنظرة إلى مشاركة النساء في مواقع صنع القرار	**29**
7. الشعور بالأمن والمعرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية	**31**
استنتاجات وتوصيات	**33**
الملاحق	**36**

قائمة الرسومات البيانية

رسم بياني (1): **نسبة الذين يعتقدون أن مساهمة النساء في القرار السياسي مهمة جداً أو مهمة إلى حدٍّ ما حسب المنطقة الجغرافية**	**20**
رسم بياني (2): **نسبة الذين يعتقدون أن مساهمة النساء في القرار السياسي مهمة جداً أو مهمة إلى حدٍّ ما حسب النوع الاجتماعي**	**21**
رسم بياني (3): **القناعة بحق المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية حسب المنطقة الجغرافية**	**22**
رسم بياني (4): **القناعة بحق المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية حسب النوع الاجتماعي**	**22**
رسم بياني (5): **نسبة المستطلعين الذين تلقوا دعوة للمشاركة في نشاط سياسي مقارنة بنسبة الذين شاركوا فعلياً حسب المنطقة الجغرافية**	**24**
رسم بياني (6): **العوامل التي تعيق المشاركة السياسية**	**25**
رسم بياني (7): **نسبة المستطلعين الذين تلقوا دعوة للمشاركة في نشاط سياسي مقارنة بنسبة الذين شاركوا فعلياً حسب النوع الاجتماعي**	**26**
رسم بياني (8): **نسبة الذين يعتقدون بأن للمرأة الفلسطينية دوراً في لقاءات المصالحة الوطنية حسب المنطقة الجغرافية**	**27**
رسم بياني (9): **نسبة الذين يعتقدون أن دور النساء مؤثر جداً أو مؤثر إلى حدٍّ ما في التعامل مع ظروف العدوان على غزة حسب المنطقة الجغرافية**	**28**
رسم بياني (10): **نسبة الذين يعتقدون أن دور النساء مؤثر جداً في التعامل مع ظروف العدوان على غزة، ونسبة الذين يعتقدون أنهن شاركن بفاعلية حسب النوع الاجتماعي**	**29**
رسم بياني (11): **نسبة الذين يؤيدون حق مشاركة النساء في مواقع صنع القرار للمناصب المختلفة (الظاهرة الهرمية)**	**30**
رسم بياني (12): **آليات حل المشاكل/النزاعات حسب المنطقة الجغرافية**	**31**

قائمة الأطر

فجوة النوع الاجتماعي (1): **النساء أكثر تقديراً لأهمية دورهن**	**21**
فجوة النوع الاجتماعي (2): **النساء أكثر إيماناً بالمساواة في الحقوق السياسية**	**22**
فجوة النوع الاجتماعي (3): **مشاركة فعلية أقل ومعيقات مجتمعية أكبر تواجه النساء**	**25**
فجوة النوع الاجتماعي (4): **اعتراف أكبر من النساء بدورهن في المصالحة**	**27**
فجوة النوع الاجتماعي (5): **اعتراف أكبر بين النساء بمشاركتهن في التعامل مع العدوان على قطاع غزة**	**28**
فجوة النوع الاجتماعي (6): **فجوة كبيرة بين النساء والرجال من حيث تأييد تمثيل النساء في مواقع صنع القرار**	**30**
فجوة النوع الاجتماعي (7): **النساء يلجأن بشكل أكبر للعائلة**	**32**

كلمة مفتاح

سعت المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية **مفتاح** منذ صدور قرار مجلس الأمن 1325 في تشرين الأول 2000 إلى توطين القرار من خلال ترجمة عناصره التي تتمحور حول الحماية والمشاركة من جهة والمساءلة والوقاية من جهة أخرى. وقد تكللت تدخلات **مفتاح** بالنجاح في دعمها للائتلافات القاعدية والائتلاف الوطني النسوي لتطبيق القرار الأممي 1325 بالوصول إلى توافق حول تأطير العمل على عناصر القرار واعتباره جزء لا يتجزأ من العمل فلسطينياً على الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات العلاقة بتحقيق الأمن والسلم للفتيات والنساء الفلسطينيات داخل فلسطين والمنفى.

وانطلاقا من أهمية مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي والذي أولته الخطة الاستراتيجية للائتلاف النسوي لتطبيق القرار الأممي 1325 اهتماماً بالغاً وتوافقت على ضرورة التركيز على تعزيز هذه المشاركة والعمل على ضمان زيادة تمثيل النساء في كافة اللجان الوطنية وفي قطاع العدالة على قاعدة الحق في المشاركة، كالمفاوضات والمصالحة والسلم الأهلي وإعداد أوراق عمل وتنفيذ تدخلات هادفة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بزيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في لجان الأمن والسلام؛ **فإن مفتاح وجمعية الثقافة والفكر الحر**، قد بادرتا إلى تسليط الضوء على التحديات والمعيقات التي تواجه مشاركة النساء السياسية، وتحديد التدخلات المناسبة بهدف زيادة مشاركة النساء الفلسطينيات في مواقع صنع القرار عامة، وفي مشاركتهن السياسية والمجتمعية في تحقيق الأمن والسلم في فلسطين خاصة، من خلال إجراء استطلاع رأي عام حول آراء **وتوجهات النساء والرجال في موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجهود الرامية إلى السلم الأهلي** في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

نضع بين أيديكم/ن هذه الدراسة الوصفية التحليلية التي تم تطويرها بناء على نتائج استطلاع الرأي، آملين بأن تساهم هذه الدراسة في بناء برامج وأنشطة من شأنها أن تدفع باتجاه التمثيل المرجو للنساء الفلسطينيات في الجهود الرامية لتحقيق الأمن والسلم في المجتمع الفلسطيني.

د. ليلي فيضي
المدير التنفيذي

توجهات الرأي العام الفلسطيني حول المشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية لتحقيق السلم الأهلي

ملخص التنفيذي

مقدمة

هذه نتائج دراسة قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد» لصالح مؤسسة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية «مفتاح» وجمعية الثقافة والفكر الحر. تم إعداد الدراسة من خلال المنهج الكمي في جمع البيانات، وذلك باستخدام استطلاع للرأي العام الفلسطيني، حيث تم وضع الاستمارة من خلال منهج تشاركي بين فريق البحث في أوراد، ومسؤولات المشروع في مؤسسة مفتاح وجمعية الثقافة والفكر الحر، من أجل فهم أعمق للأهداف البحثية، وما سيتم تحقيقه من خلال هذه الدراسة. لقد تمت مقابلة 1200 فلسطيني وفلسطينية من محافظات الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة كافة، وكانت نسبة الخطأ ± 3 %. تم اعتماد اختيار العينة على قواعد العينة الاحتمالية (Probability Sample). وقام الفريق بتنفيذ العمل الميداني في الفترة الواقعة بين 12 - 21 تشرين الثاني 2015. وفيما يلي ملخص لأهم نتائج الدراسة:

أولاً: تقييم أهمية دور النساء في مجالات الحياة المختلفة

- **اعتراف كبير بدور النساء في تماسك الأسرة والمجتمع:** أظهرت النتائج أن 99 % من المستطلعين يعتقدون أن مساهمة النساء في تماسك الأسرة مهم (88 % مهم جداً، و11 % مهم إلى حد ما). كما يعتقد 99 % أن دور النساء مهم في تماسك المجتمع (83 % مهم جداً، و15 % مهم إلى حد ما).
- **اعتراف بأهمية دور النساء في الحياة العامة:** على الرغم من أن الاعتراف بأهمية دور النساء في (الحياة العامة) منتشر بين غالبية من العينة، فإن هذا الاعتراف يختلف قليلاً عما جاء سابقاً من حيث درجته، حيث يعترف 97 % بأهمية هذا الدور، ولكن 77 % يعتبرونه مهماً جداً و21 % مهماً إلى حد ما.
- **انقسام بشأن أهمية دور النساء في القرار السياسي:** عندما سألنا عن أهمية مساهمة النساء في صنع القرار السياسي، اعتبر 42 % من المستطلعين أن هذا الدور مهم جداً، واعتبر 35 % أنه دور مهم إلى حد ما. ويختلف معهم 22 %، حيث يعتبر 7 % أن دور النساء في هذا المجال غير مهم أبداً، ويعتقد 15 % أنه غير مهم إلى حد ما.
- **اعتراف بحضور للنساء في النشاطات التوعوية والاجتماعية مقابل ضعف في الاعتراف بالدور السياسي:** أكد 62 % من المستطلعين أن دور النساء فعال في النشاطات التوعوية التي تخدم وحدة المجتمع، كما اعتقد 57 % أن دور النساء فعال في اللقاءات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية. وتنخفض نسب تقييم الفعالية عند السؤال عن المشاركة السياسية، حيث يعتقد 36 % أن دور النساء فعال في اللقاءات والنقاشات السياسية.

ثانياً: النظرة لحق النساء وأهمية المشاركة في مجالات الحياة السياسية

- **ثلث المستطلعين يؤمنون بالمساواة الحقة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية:** صرح 34 % بأنهم يؤمنون بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية، بينما صرح نصف المستطلعين بأنهم يؤمنون بهذه المساواة، ولكن ليس في المجالات السياسية كافة. وبالمجمل، يصرح 15 % صراحة بأنهم لا يؤمنون بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية.

- **فجوة بين الاعتراف بحق النساء في التعبير عن رأيهن السياسي وانخراطهن في السياسة:** تؤيد غالبية عظمى (تفوق 90 %) حق النساء في التعبير عن رأيهن في القضايا السياسية الوطنية، ولكن تنخفض النسبة لتصل إلى 75 % فيما يخص التأييد لحق النساء بالانخراط في حملات الضغط والمناصرة في القضايا السياسية. وتصل إلى أدنى مستوياتها بشكل تدريجي من 66 %، و64 %، و58 % و52 % على التوالي بدءاً من حقهن في الانخراط بقرارات التوجه لمؤسسات المجتمع الدولي، وفي جولات المصالحة الفلسطينية، وفي العملية السياسية-التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وانتهاءً بحقهن في قرارات السلام والحرب مع إسرائيل.

ثالثاً: المشاركة في النقاش السياسي: المستويات، الدوافع، المعيقات

- **ربع المستطلعين تلقوا دعوات للمشاركة في لقاءات سياسية:** صرح أقل من ربع المستطلعين 24 % بأنهم تلقوا دعوة للمشاركة في لقاء (ورشة عمل، اجتماع) حول قضايا سياسية، أما الباقي 76 % فصرحوا بأنهم لم تتم دعوتهم لمثل لقاءات كهذه.
- **فجوة النوع الاجتماعي: اهتمام أقل بالنساء ومشاركة أقل من قبلهن:** هناك فجوة بالنسبة لاهتمام المؤسسات بدعوة النساء والرجال، حيث صرحت 18 % من النساء بأنه تم دعوتهن إلى المشاركة في لقاءات سياسية، بينما صرح بذلك 29 % من الرجال. وكانت نسبة تلبية الدعوة لمثل هذه اللقاءات أكثر ارتفاعاً بين الرجال المدعوين منها بين النساء المدعوات، حيث وصلت إلى 44 % من بين الرجال الذين صرحوا بأنه تم دعوتهم، بالمقارنة مع 27 % من النساء اللواتي تم دعوتهن. ويعود السبب الرئيس لعدم مشاركة النساء إلى معيقات اجتماعية.
- **حجم المشاركة الفعلي بين الرجال والنساء:** أما بالنسبة لحجم المشاركة الفعلية من الجمهور العريض، فقد وصلت النسبة بين الرجال المستطلعين كافة إلى نحو 13 % مقارنة مع أقل من 5 % بين النساء كافة. أما من حيث دوافع المشاركة، فهي متشابهة إلى حد بعيد بين النساء والرجال. ولكن هناك اختلافات في تقييم دور معيقات المشاركة بين النساء والرجال. إن القيود الاجتماعية تشكل المعيق الأكبر بالنسبة للنساء، حيث تصل نسبة النساء ممن صرحن بأنهن لا يشاركن في نشاطات سياسية بسبب هذه القيود إلى 51 %، بينما وصلت النسبة بين الرجال إلى أقل من نصف ذلك 22 %. كما أن نسبة أكبر من النساء 54 % يعتقدن أن مشاركتهن في النشاطات السياسية لن تُحدِث فرقاً في المجتمع بالمقارنة مع 46 % من الرجال.

رابعاً: تقييم دور النساء في المصالحة الوطنية

- **غالبية لا تعترف بأهمية دور النساء في المصالحة:** يعتقد 63 % من المستطلعين أن للنساء الفلسطينيات دوراً فعلياً في لقاءات المصالحة بين فتح وحماس. وفي المقابل، يعتقد 75 % أنه لا يوجد للنساء دور في هذه اللقاءات. ويجيب نحو 9 % بأنهم لا يعرفون إن كان للنساء دور أم لا. هذا ويعتقد 32 % فقط من المستطلعين أن النساء يشاركن بشكل فعلي في لقاءات المصالحة، ويختلف معهم 44 %.
- **اعتراف رمزي بدور النساء في الحث على السلم الأهلي:** يرى 24 % أن النساء يشاركن في لقاءات لتحقيق ذلك، ويرى 53 % أن ذلك صحيح إلى حد ما. بينما يرى 91 % أن النساء لا يشاركن في جهود حث على السلم الأهلي ونبذ العنف.

- **فجوة (جندرية) بشأن الاعتراف بدور النساء في المصالحة:** تعتقد 24 % من النساء أن لهن دوراً في لقاءات المصالحة الفلسطينية، بينما يوافقهن على ذلك 13 % من الرجال. وتصرح 75 % من النساء بأن دور النساء مؤثر (بشكل كبير، أو إلى حد ما) في جهود المصالحة، بينما يعتقد ذلك 44 % من الرجال.

خامساً: تقييم دور النساء أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة

- **اعتراف كبير بجهود النساء أثناء العدوان على غزة:** صرح 86 % بأن جهود النساء أثناء العدوان كانت مؤثرة (57 % مؤثرة جداً، و29 % مؤثرة إلى حد ما). ويختلف مع وجهة النظر هذه 12 %. وترتفع نسبة الاعتراف بالدور المؤثر (بشكل كبير) للنساء أثناء العدوان في قطاع غزة 67 % عنه في الضفة الغربية 50 %.
- **فجوة (جندرية) بشأن الاعتراف بدور النساء بمشاركتهن في التعامل مع العدوان:** ترى 63 % من النساء أنه كان للمرأة دور مؤثر جداً في التعامل مع ظروف العدوان الأخير على قطاع غزة، ويشاركهن الرأي 50 % من الرجال. كما أن 64 % من النساء يعتقدن أن النساء قد شاركن بفاعلية في المسيرات الاحتجاجية على العدوان، ويشاركهن في هذا الاعتقاد 55 % من الرجال.
- **اعتراف محدود بجهود النساء في إعادة الإعمار:** وافق 26 % من المستطلعين على أن النساء حاضرات في ملف إعادة إعمار قطاع غزة، ويوافق على ذلك إلى حد ما 29 % من المستطلعين، ولا يوافق على هذا التشخيص 36 %، بينما يصرح 9 % بأنهم لا يعرفون.

سادساً: التقييم والنظرة لمشاركة النساء في مواقع صنع القرار

- **تقييم إيجابي لتمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات المختلفة:** عبّر 87 % من المستطلعين عن رضاهم عن مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات المجتمعية. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الرضا مشاركة النساء في صنع القرار في المجالس البلدية والقروية، حيث عبر 81 % من المستطلعين عن رضاهم عن مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار فيها. أما في المرتبة الثالثة، فجاء رضا المستطلعين عن تمثيل النساء في النقابات والاتحادات 76 %، تلاه مباشرة مشاركتهن في مواقع صنع القرار في القطاع الخاص 75 %. أما في المرتبة الخامسة، فجاء الرضا عن مشاركة النساء في المجلس التشريعي 63 % ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية 62 %. وجاء الرضا عن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية 57 % والفصائل والأحزاب السياسية 51 % منخفضاً بالنسبة للمؤسسات المذكورة كافة.
- **اعتراف بتأثير أكبر للنساء في المؤسسات المجتمعية والأهلية وأقل في الأحزاب ومنظمة التحرير:** من حيث مدى تقييم فاعلية النساء وتأثيرهن في عملية صنع القرار، فقد قدر المستطلعون أن التأثير في المؤسسات المجتمعية والأهلية هو الأكبر 31 %، تلا ذلك التأثير في مؤسسات القطاع الخاص 28 %، والمجالس البلدية والقروية 14 %. أما في المرتبة الرابعة، فجاء تقييم تأثير النساء في المجلس التشريعي 9 %، تلاه تأثيرهن في صنع القرار في النقابات والاتحادات 8 %، والسلطة الوطنية 6 %. أما التأثير الأقل، كما يراه المستطلعون فجاء في مؤسسات منظمة التحرير والفصائل والأحزاب السياسية (2 % لكل منها).
- **ظاهرتا (الهرمية والواقع المعاش) تؤثران على النظرة لتبوُّء النساء لمواقع صنع القرار:** عند السؤال عن مدى تأييد حق النساء في تبوُّء النساء لمواقع صنع القرار، فقد عكست النتائج ظاهرتين متوازيتين:

أولاً (الظاهرة الهرمية) أي تناقص القبول بحق النساء في المناصب العليا، ومع زيادة حجم السلطة والولاية لكل منصب، وثانياً، ظاهرة القبول الأكبر (بالواقع المعاش)؛ أي قبول حق النساء، حيث أصبحت النساء ممثلات في مواقع صنع القرار. لقد جاء القبول بحق المرأة بتبوُّء مواقع صنع القرار (كمديرة) في المؤسسات والشركات مرتفعاً، حيث وافق على هذا الحق 91 % من المستطلعين، ورفضه 9 % فقط. كما وافق على حق النساء في تبوُّء مناصب صنع القرار في المجلس التشريعي 83 % من المستطلعين، ورفضه 17 %. كما وافق 74 % من المستطلعين على حق المرأة في أن تصبح وزيرة، ورفض ذلك 26 %. أما بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء، فقد وافق 54 % على تبوُّء النساء لهذا المنصب، ورفض ذلك 46 % من المستطلعين. هذا وترفض الغالبية 59 % حق النساء في تبوُّء منصب قيادي في الأجهزة الأمنية، وفي المقابل يوافق على هذا الحق 41 % من المستطلعين. وجاءت الموافقة الأدنى على حق النساء في تبوُّء منصب الرئاسة، حيث رفض هذا الحق 61 %، بينما أيَّده 39 %.

سابعاً: الشعور بالأمن والمعرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية

- **أكثرية لا يشعرون بالأمن:** صرح 10 % فقط من الفلسطينيين بأنهم يشعرون بالأمن على أنفسهم وعائلاتهم (بشكل كبير)، بينما صرح 42 % بأنهم يشعرون بالأمن (بدرجة متوسطة). وفي المقابل، صرح 48 % بأنهم لا يشعرون بالأمن.
- **تفضيل للوسائل التقليدية والعائلية في حل النزاعات على غيرها:** عند سؤال المستطلعين عن الجهة التي يلجأون إليها لحل مشكلة أو نزاع حول مسألة ما، أكدت النتائج على انتشار الوسائل التقليدية والعائلية على حساب المؤسسات الرسمية والقانونية، فقد صرح أكثرية 47 % بأنهم يلجأون للعائلة أو العشيرة من أجل ذلك. كما صرح 6 % بأنهم يلجأون للعرف والتقاليد (رجال الإصلاح)، وصرح 16 % بأنهم يحلون مشاكلهم بأنفسهم. وفي المقابل، صرح 30 % بأنهم يلجأون للمؤسسات الرسمية المتمثلة بالجهات الأمنية والقضائية؛ سواء أكانت حكومية أم بلدية. وأظهر الاستطلاع أنه لا يوجد دور يذكر للمؤسسات الدينية (كالمسجد والكنيسة) ولقياديي الأحزاب في هذا المجال.

ثامناً: التوصيات

1. تعزيز القناعة السائدة بدور النساء في مجالات الحياة المختلفة، من خلال إظهار نماذج إيجابية وناجحة لنساء ومؤسسات نسوية تقوم بدور فاعل في هذه المجالات.
2. تعزيز التغطية والظهور الإعلامي للنشاطات النسوية في مجالات تحقيق السلم الأهلي والمصالحة والسلام بشكل عام.
3. تصميم برنامج تدريب وتمكين لنساء ناشطات ومهتمات، وبخاصة بين الشابات والطالبات، للتعريف بأفضل الممارسات ولتعزيز المهارات في تحقيق السلم الأهلي والمصالحة.
4. تدريب كادر شبابي، من الذكور والإناث، للقيام بحملات توعوية في مجالات حل النزاعات والسلم الأهلي، وتنفيذ حملة توعوية بين الشباب والشابات في مجال أهمية هذه المفاهيم وكنهها، من خلال حملة في الجامعات الفلسطينية.
5. القيام بحملة توعوية عامة، باستخدام الإعلام الحديث والتقليدي، للتعريف بأهم القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق المواطنين عامة، والنساء خاصة، أثناء النزاعات والحروب. كما يمكن تصميم برنامج تلفزيوني و/أو إذاعي منتظم يعالج قضايا الحقوق أثناء الصراعات والحروب.
6. عقد سلسلة من اجتماعات المساءلة للأحزاب والمؤسسات الحكومية للدفع باتجاه مشاركة أكبر للنساء في مواقع صنع القرار فيها.

7. دفع المؤسسات والنقابات والاتحادات والمجالس المحلية، والاتفاق معها، على آليات واضحة لتضمين مشاركة فعالة للنساء في النقاشات والاجتماعات حول القضايا السياسية والسياساتية في المجتمعات المحلية، وذات الطابع الوطني أيضاً.
8. المساهمة في حملة وطنية للتعريف بأهمية مشاركة النساء وضرورتها في مواقع صنع القرار على المستويات العليا.
9. إنشاء آلية وطنية واسعة لتنظيم مشاركة النساء ومأسستها من أجل الدفع باتجاه المصالحة والسلم الأهلي، بحيث يتم الانتقال من التعامل مع الموضوع ضمن مشاريع منفصلة، إلى جهود برامجية وطنية موحدة، تشمل اتحادات ومؤسسات وأحزاباً ذات اهتمام مشترك.
10. إعداد عدد من النساء لتبوُّء مناصب وتحمل مسؤوليات أكبر في مجال المفاوضات وتحقيق السلام ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وبالتنسيق مع فريق المفاوضات والأجسام الأخرى ذات العلاقة.
11. استهداف أكبر للنساء في مناطق القدس ومناطق (جيم)، حيث أن النساء في هذه المناطق تتأثر بشكل مستمر بتداعيات العنف، ولديهن خبرات مختلفة في هذا المجال.

نحو تعزيز المشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية للسلم الأهلي
(ورقة سياسات)

مقدمة:

تأتي ورقة السياسات المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء في الجهود الرامية إلى السلم الأهلي، لخدمة أهداف وطنية تسعى إلى تعزيز الحوار المجتمعي، والتأثير في السياسات العامة، إضافة إلى خدمة البرنامج الذي تنفذه مؤسسة مفتاح وجمعية الثقافة والفكر الحر، والذي يهدف، في جوهره، إلى ما يلي:

- تفعيل القوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة بتحقيق الأمن والسلم للمرأة الفلسطينية، من خلال التأثير على صانعي القرار، وبناء قدرات المؤسسات القاعدية.
- تمكين المرأة من الدفاع عن حقوقها في القضايا المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي (العدالة القائمة على النوع الاجتماعي).

وانطلاقاً من أهمية مشاركة النساء السياسية والمجتمعية ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين، فمن الأهمية بمكان البحث في التحديات والمعيقات التي تواجه مشاركة النساء السياسية، وتحديد التدخلات المناسبة؛ بهدف تعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في مواقع صنع القرار عامة، ومشاركتهن السياسية والمجتمعية في تحقيق الأمن والسلم في فلسطين خاصة.

قام فريق من مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، ومفتاح، وجمعية الثقافة والفكر الحر، بتنفيذ ورشتي عمل (في الضفة الغربية وقطاع غزة) بتاريخ 2015/9/14 و2015/10/9 على التوالي، شارك فيهما خبراء وخبيرات في العمل السياسي والنسوي، وتم التباحث في المؤشرات الرئيسية ذات العلاقة بمشاركة المرأة السياسية، والسلم الأهلي، وطبيعة التحديات والفرص، حيث ساهمت النقاشات في تطوير الاستمارة البحثية، ووضع التوصيات الكفيلة بإتمام الدراسة على أكمل وجه. ومن ثم تم استطلاع الرأي العام الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كافة، حول التوجهات المتعلقة بمشاركة النساء السياسية والمجتمعية ضمن الجهود الرامية إلى السلم الأهلي والمجتمعي. ولاحقاً تم عقد جلستين حواريتين؛ واحدة في الضفة الغربية وتم عقدها بتاريخ 2015/12/17، وأخرى في قطاع غزة بتاريخ 2016/1/20، بحضور خبيرات في العمل السياسي والنسوي والمؤسساتي، حيث تم نقاش نتائج استطلاع الرأي العام واقتراح التوصيات.

النقاش:

أكدت المشاركات في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوصيات التي جاءت في دراسة استطلاع الرأي، وأوصين بضرورة إنشاء آلية وطنية واسعة لتنظيم ومأسسة مشاركة النساء من أجل الدفع باتجاه المصالحة والسلم الأهلي، بحيث تكون المشاركة ضمن جهود برامجية ووطنية موحدة وفاعلة، تشمل مشاركة اتحادات ومؤسسات وأحزاب ذات اهتمام مشترك، وتقود في الوقت نفسه إلى إعداد نساء يتبوأن مناصب ويتحملن مسؤوليات أكبر في المجالات السياسية الكبيرة؛ كالمفاوضات، وتحقيق السلام، ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وبالتنسيق مع فريق المفاوضات والأجسام الأخرى ذات العلاقة.

وشددت المشاركات على أهمية التفهم لوجود فجوة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركة المرأة في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام، على اعتبار أن المواطنين قد أقصوا النساء من دورهن في تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار والمفاوضات، مطالبين بضرورة تغيير خطاب مؤسسات المجتمع المدني والمحلي في سبيل الوصول

إلى مشاركة مجتمعية وسياسية أوسع في أوساط النساء والرجال، وبخاصة في محافظة القدس. أما أهم التوصيات التي تم اقتراحها بناء على الدراسة الميدانية والنقاشات المعمقة، فهي مفصلة في القسم التالي.

التوصيات:

بالنظر إلى الواقع السياسي على الأرض، وغياب أو ضعف آليات تحقيق المصالحة والسلم المجتمعي والسياسي -داخلياً وخارجياً- فإن إمكانيات الفعل على المستوى الجماعي من قبل الحركات السياسية والاجتماعية، أو على مستوى البرامج والمشاريع، يصبح محدوداً. ومع ذلك، فإن هناك عدداً من التوصيات التي يمكن تحقيقها:

1. تعزيز القناعة السائدة بدور النساء في مجالات الحياة المختلفة، من خلال إظهار نماذج إيجابية وناجحة لنساء ومؤسسات نسوية تقوم بدور فاعل في هذه المجالات.
2. تعزيز التغطية والظهور الإعلامي للنشاطات النسوية في مجالات تحقيق السلم الأهلي والمصالحة والسلام بشكل عام.
3. تصميم برنامج تدريب وتمكين لنساء ناشطات ومهتمات، وبخاصة بين الشابات والطالبات، للتعريف بأفضل الممارسات، ولتعزيز المهارات في تحقيق السلم الأهلي والمصالحة.
4. تدريب كادر شبابي، من الذكور والإناث، للقيام بحملات توعوية في مجالات حل النزاعات والسلم الأهلي، وتنفيذ حملة توعوية بين الشباب والشابات في مجال أهمية وكنه هذه المفاهيم من خلال حملة في الجامعات الفلسطينية.
5. القيام بحملة توعوية عامة، باستخدام الإعلام الحديث والتقليدي، للتعريف بأهم القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق المواطنين عامة، والنساء خاصة، أثناء النزاعات والحروب. كما يمكن تصميم برنامج تلفزيوني و/أو إذاعي منتظم يعالج قضايا الحقوق أثناء الصراعات والحروب.
6. عقد سلسلة من اجتماعات المساءلة للأحزاب والمؤسسات الحكومية للدفع باتجاه مشاركة أكبر للنساء في مواقع صنع القرار فيها.
7. دفع المؤسسات والنقابات والاتحادات والمجالس المحلية والاتفاق معها على آليات واضحة لتضمين مشاركة فعالة للنساء في النقاشات والاجتماعات حول القضايا السياسية والسياساتية في المجتمعات المحلية، وذات الطابع الوطني أيضاً.
8. المساهمة في حملة وطنية للتعريف بأهمية وضرورة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على المستويات العليا.
9. إنشاء آلية وطنية واسعة لتنظيم ومأسسة مشاركة النساء من أجل الدفع باتجاه المصالحة والسلم الأهلي، بحيث يتم الانتقال من التعامل مع الموضوع ضمن مشاريع منفصلة إلى جهود برامجية وطنية موحدة، تشمل اتحادات ومؤسسات وأحزاباً ذات اهتمام مشترك.
10. إعداد عدد من النساء ليتبوّأن مناصب ويتحملن مسؤوليات أكبر في مجال المفاوضات وتحقيق السلام ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وبالتنسيق مع فريق المفاوضات والأجسام الأخرى ذات العلاقة.
11. استهداف أكبر للنساء في مناطق القدس ومناطق (جيم)، حيث أن النساء في هذه المناطق يتأثرن، بشكل مستمر، من تداعيات العنف ولديهن خبرات مختلفة في هذا المجال.
12. تصميم دراسات متخصصة في المواضيع التي تم البحث فيها، بحيث تكون هذه الدراسة بداية لدراسات متعمقة أخرى في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بواقع مشاركة المرأة السياسية. فقد أشارت الدراسة إلى العديد من الأسئلة البحثية التي بالإمكان التعمق فيها بشكل أكبر، ومنها:
    - فجوة النوع الاجتماعي في الاعتراف الحقيقي بدور النساء في العمل السياسي.
    - آليات حل النزاع والمشاكل وعوامل لجوء النساء إلى العائلة بشكل أكبر من المؤسسات القانونية.
    - تأييد حق النساء في تبوُّء المناصب العليا ودراسة الظاهرة الهرمية.

المقدمة

تأتي هذه الدراسة كأحد تدخلات برنامج تعزيز الحوار المجتمعي للتأثير في السياسات العامة، والتي تعزز توجهات مفتاح الاستراتيجية باتجاه:

- تفعيل القوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة بتحقيق الأمن والسلم للمرأة الفلسطينية، من خلال التأثير على صانعي القرار، وبناء قدرات المؤسسات القاعدية.
- تمكين المرأة من الدفاع عن حقوقها في القضايا المتعلقة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي (العدالة القائمة على النوع الاجتماعي).

وانطلاقاً من أهمية مشاركة النساء السياسية والمجتمعية ضمن الجهود الرامية إلى السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين، فمن الأهمية بمكان البحث في التحديات والمعيقات التي تواجه مشاركة النساء السياسية، وتحديد التدخلات المناسبة بهدف زيادة مشاركة النساء الفلسطينيات في مواقع صنع القرار عامة، وفي مشاركتهن السياسية والمجتمعية في تحقيق الأمن والسلم في فلسطين خاصة.

وبوجه عام، تهدف الدراسة التي نفذتها مفتاح بالشراكة مع جمعية الثقافة والفكر الحر - غزة إلى استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول توجهات الرجال والنساء للمشاركة السياسية والمجتمعية للنساء في ظل النزاعات، ومشاركتهن في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي، والحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني. كما ستكون لنتائج الدراسة مساهمة مهمة في توجيه واقتراح التدخلات اللازمة لتحديد الأجندة النسوية في مجال بناء السلم الأهلي والمجتمعي، وعلى المستويات كافة، وأهمية تمثيلها في اللجان الخاصة بالمصالحة الوطنية، إضافة إلى مشاركة النساء في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. هذا، وتركز هذه الدراسة، من خلال استطلاع آراء النساء والرجال في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، على موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وفجوات النوع الاجتماعي في مستويات المشاركة السياسية كافة.

لقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار السياق العام لمشاركة النساء في فلسطين، التي تتأثر بعوامل عدة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، ووضع عملية السلام والمصالحة الوطنية، إضافة إلى الواقع المجتمعي والثقافي والديني.

المنهجية

تم استخدام المنهج الكمي في جمع البيانات، وذلك من خلال استطلاع للرأي العام الفلسطيني، حيث تم وضع الاستمارة من خلال منهج تشاركي بين فريق البحث في أوراد، ومسؤولات المشروع في مؤسسة مفتاح، وجمعية الثقافة والفكر الحر (قطاع غزة)، وحيث تم التشاور معهن من أجل فهم أعمق للأهداف البحثية، وما سيتم تحقيقه من خلال هذه الدراسة. كما تم تنفيذ ورشتي عمل (في الضفة الغربية وقطاع غزة)، شارك فيهما خبراء وخبيرات في العمل السياسي والنسوي، وتم التباحث في المؤشرات الرئيسية ذات العلاقة بمشاركة المرأة السياسية والسلم الأهلي، وطبيعة التحديات والفرص، حيث ساهمت النقاشات في تطوير الاستمارة البحثية ووضع التوصيات الكفيلة بإتمام الدراسة على أكمل وجه.[1]

1. العينة:

تمت مقابلة 1200 فلسطيني وفلسطينية من محافظات الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة كافة، وكانت نسبة خطأ ± 3 %. اعتمد اختيار العينة على قواعد العينة الاحتمالية (Probability Sample) التي تستخدم نظاماً يضمن العشوائية (الفرص المتكافئة بالاختيار لأفراد مجتمع العينة)، والتمثيل (حسب إحصاءات التعداد السكاني المحدثة ومصادر أخرى)، من خلال عينة متعددة المراحل، طبقية في بعض المراحل، ومنتظمة أحياناً، وبسيطة في مراحل أخرى. لقد تم تمثيل المتغيرات الديمغرافية كافة حسب توزيع جدول العينة التالي:

جدول(1): توزيعة العينة			
الجنس	(%)	المنطقة	(%)
ذكر	50.5	الضفة الغربية	62.6
انثى	49.5	قطاع غزة	37.4
العمر	(%)	المحافظة/ المنطقة	(%)
18-30 سنة	37.5	جنين	7.1
31-40 سنة	22.4	طولكرم	4.7
أكثر من 40 سنة	40.1	قلقيلية	1.5
الحالة الاجتماعية	(%)	نابلس	8.8
اعزب	23.6	سلفيت	1.6
متزوج	72.2	طوباس	1.4
غير ذلك	4.3	رام الله	8.7
وضع اللجوء	(%)	القدس	9.9
لاجئ	45.8	أريحا	1.5
غير لاجئ	54.3	بيت لحم	4.4

1 مرفق الاسئلة والمؤشرات التي وردت في الاستمارة (مرفق 1).

التحصيل العلمي	(%)	الخليل	13.1
لغاية المرحلة الإعدادية (أقل من 9 سنوات دراسية)	21.0	شمال (قطاع غزة)	6.5
المرحلة الثانوية (9-12 سنة دراسية)	39.8	غزة	12.9
مرحلة ما بعد التوجيهي (أكثر من 12 سنة دراسية)	39.2	الوسطى	5.0
العمل	(%)	خانيونس	8.3
عامل	12.9	رفح	4.7
موظف	16.6	مكان السكن	(%)
مزارع	2.2	مدينة	46.7
يعمل في التجارة	5.2	قرية	29.4
متخصص	0.7	مخيم	23.9
مهني/حرفي	3.7	قطاع العمل	(%)
طالب	11.0	حكومي	26.6
ربة بيت	35.7	خاص	59.0
لا يعمل	10.3	أهلي	5.0
متقاعد	1.7	غير ذلك	9.4
الدخل النسبي مقارنة مع المجتمع المحيط	(%)		
أكثر من متوسط	12.0		
متوسط	64.1		
أقل من متوسط	23.9		

2. العمل الميداني

تم العمل الميداني بمشاركة 30 باحثاً وباحثة، إضافة إلى المختصين بإدخال البيانات والتحليل الإحصائي، في الفترة الواقعة بين 21-12 تشرين الثاني 2015. وقد عُقدت ورشتان تدريبيتان مكثفتان قبل يوم واحد من بدء العمل الميداني بفترة متزامنة؛ الأولى عقدت في مدينة رام الله، والثانية في مدينة غزة؛ وذلك لتدريب الباحثين على منهجية هذا البحث، ولضمان أقصى درجات الجودة والدقة المهنية. وأثناء العمل الميداني، قام مركز أوراد بالاستفادة من آليات رصد وفحص متطورة، حيث قام المشرفون بالاتصال الهاتفي بالباحثين الميدانيين بشكل يومي، للتأكد من طريقة العمل الميداني، ومساعدتهم في حل أي مشاكل أو صعوبات تواجههم. هذا وقد تمت المقابلات الميدانية خلال الفترة التي حصلت فيها المواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، لاسيما في محافظات القدس والخليل التي أدت إلى تأجيل العمل في بعض المواقع، واقتضت الحاجة إلى تغيير بعض مواقع العمل التي لم يكن بالإمكان العمل فيها لما شكلته من خطر على حياة الباحثين. وبصفة عامة، فقد جرى العمل الميداني على نحو جيد دون أي عقبات أخرى.

3. إدخال البيانات

تم استكمال تجهيز البيانات بالكامل بواسطة فريق إدخال البيانات والإحصاءات التابع لمركز «أوراد». حيث أعد الفريق كتاب ترميز للاستمارات. هذا، وقد روعيت في عملية الترميز المعايير الدولية التي يعتمدها المركز. وتم إدخال البيانات وتدقيق أوراق البيانات ومعلومات المقابلات كافة، حسب الحاجة، على يد موظفي ترميز مختصين في أوراد. وتبع هذا، سلسلة إضافية من الاختبارات بواسطة برنامج «تدقيق» صمم خصيصاً لهذا الغرض، حيث تم تدقيق كل استبيان للتأكد من التناسق الداخلي للبيانات. كما تم استخدام برنامج الحاسوب (SPSS) لتبويب البيانات وتحليلها، ولعمل دليل حول فئة المستهدفين. وإضافة إلى البيانات الخاصة بكل سؤال، تم تنفيذ التبويب المستعرض للتحقق من العلاقات الممكنة بين المتغيرات المختلفة كالعمر والمنطقة.

تحليل نتائج الاستطلاع

نقدم في هذا القسم من التقرير تحليلاً للمواقف من مجموعة من القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء، وبخاصة في تحقيق السلم الأهلي والتعامل مع الصراع وتبوُّء مواقع صنع القرار. ويشتمل التحليل على نتائج كلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفصيل للاختلافات حسب المنطقة الجغرافية والنوع الاجتماعي حيثما يلزم.

1. تقييم أهمية دور النساء في مجالات الحياة المختلفة

بشكل عام، لا توجد تباينات كبيرة حول أهمية دور النساء في المجتمع، وبخاصة في مجالات ذات طبيعة عمومية كالمساهمة داخل الأسرة والحياة العامة، وبخاصة الاجتماعية منها. ويتضح التباين عندما يتم السؤال حول قضايا ملموسة متعلقة بالمشاركة في الحياة السياسية ومواقع صنع القرار.

وليس من المستغرب أن يكون هناك إجماع حول أهمية مساهمة النساء في تماسك الأسرة، حيث أن الدور الأسري منوط بالنساء بشكل خاص. فقد أظهرت النتائج أن 99 % من المستطلعين يعتقدون أن مساهمة النساء في هذا المجال مهمة (88 % مهمة جداً، و11 % مهمة إلى حد ما). ولا يختلف الحال كثيراً عند السؤال عن عموميات مثل دور النساء في تماسك المجتمع، حيث يعتقد 99 % أن دور النساء مهم (83 % مهم جداً، و15 % مهم إلى حد ما). وعلى الرغم من أن الاعتراف بأهمية دور النساء في (الحياة العامة) يوجد بين غالبية من العينة، فإن هذا الاعتراف يختلف قليلاً عما جاء سابقاً من حيث درجته، حيث يعترف 97 % بأهمية هذا الدور، ولكن 77 % يعتبرونه مهماً جداً، و21 % مهماً إلى حد ما.

أما عند السؤال عن أهمية مساهمة النساء في صنع القرار السياسي، فإن الإجماع يتحول إلى تباين في الآراء، حيث يعتبر 42 % من المستطلعين أن هذا الدور مهم جداً، ويعتبر 35 % أنه دور مهم إلى حد ما، ويختلف معهم 22 % حيث يعتبر 7 % أن دور النساء في هذا المجال غير مهم أبداً، ويعتقد 15 % أنه غير مهم إلى حد ما.

رسم بياني (1): نسبة الذين يعتقدون أن مساهمة النساء في القرار السياسي مهمة جداً أو مهمة إلى حد ما حسب المنطقة الجغرافية

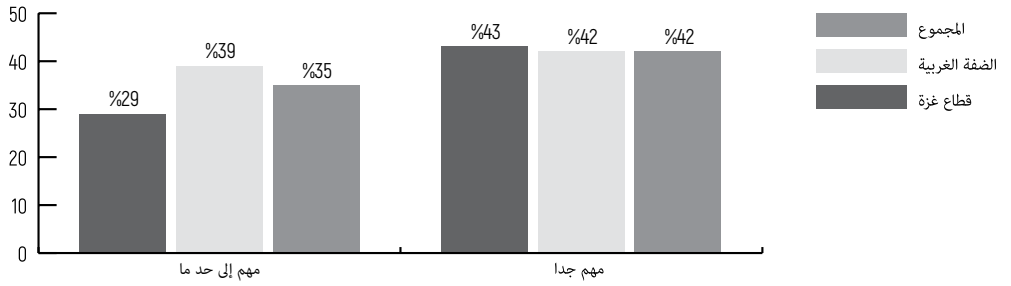

فجوة النوع الاجتماعي (1): النساء أكثر تقديراً لأهمية دورهن

تدرك النساء أهمية دورهن في الحياة العامة والسياسية أكثر من الرجال، حيث تعتقد 49 % من المستطلعات أن للنساء دوراً مهماً جداً في صنع القرار السياسي في فلسطين، مقابل 36 % من الرجال. كما أن 81 % من النساء يعتبرن دورهن في الحياة العامة مهم إلى حد ما، مقابل 71 % من الرجال.

رسم بياني (2): نسبة الذين يعتقدون أن مساهمة النساء في القرار السياسي مهمة جداً أو مهمة إلى حد ما حسب النوع الاجتماعي

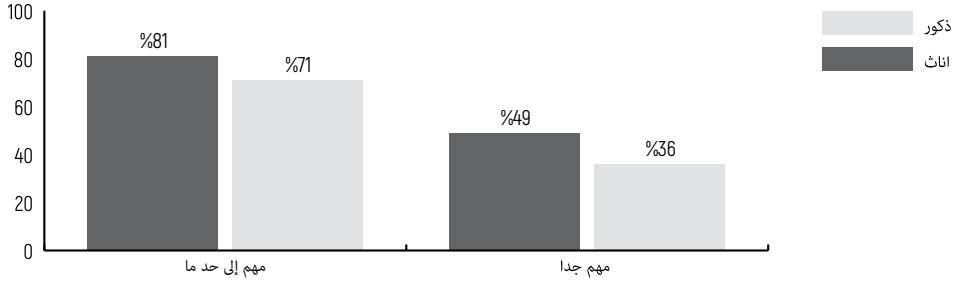

إن انتشار القناعة بالدور المجتمعي للنساء على حساب الدور السياسي يستدل عليه، أيضاً، من خلال تقييم المستطلعين لفعالية دور النساء في المجالات المختلفة. فقد أكد 62 % من المستطلعين أن دور النساء فعال في النشاطات التوعوية التي تخدم وحدة المجتمع، كما يعتقد 57 % أن دور النساء فعال في اللقاءات والقضايا الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يعتقد 48 % أن دور النساء فعال في رفع الوعي حول سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتنخفض نسب تقييم الفعالية عند السؤال عن المشاركة السياسية، حيث يعتقد 36 % من المستطلعين أن دور النساء فعال في اللقاءات والنقاشات السياسية. وأخيراً، فإن 15 % فقط يعتقدون أن للنساء دوراً فعالاً في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد يعود هذا إلى توقف المفاوضات واعتقاد الغالبية بعدم جدواها، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة.

2. النظرة إلى حق النساء وأهمية مشاركتهن في مجالات الحياة السياسية

يختلف المستطلعون من حيث كون المشاركة السياسية للنساء حقاً لهن، إذ يصرح 34 % بأنهم يؤمنون بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية، بينما يصرح نصف المستطلعين بأنهم يؤمنون بهذه المساواة، ولكن ليس في كل المجالات السياسية. وبالمجمل، يصرح 15 % صراحة بأنهم لا يؤمنون بالمساواة بين النساء والرجال في الحقوق السياسية. وترتفع نسبة التصريح بالقناعة بالمساواة في الحقوق السياسية بشكل طفيف في قطاع غزة 37 % مقارنة مع الضفة الغربية 32 %.

رسم بياني (3): القناعة بحق المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية حسب المنطقة الجغرافية

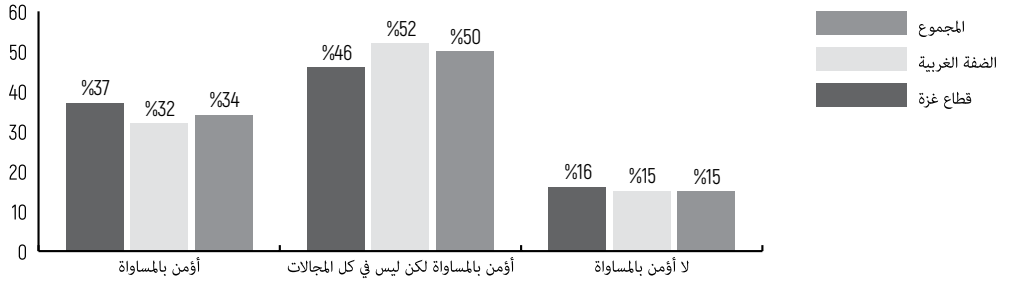

فجوة النوع الاجتماعي (2): النساء أكثر إيماناً بالمساواة في الحقوق السياسية

صرحت 40 % من النساء بإيمانهن بالمساواة الكاملة في مجال الحقوق السياسية، بينما صرح بذلك 28 % من الرجال. في الوقت نفسه، صرح 21 % من الرجال بأنهم لا يؤمنون بالمساواة، وشاركهم في ذلك 9 % من النساء. وكانت نسبة الذين يصرحون بإيمانهم بالمساواة (ولكن ليس في كل مجالات المشاركة) متقاربة بين النساء والرجال.

رسم بياني (4): القناعة بحق المساواة بين النساء والرجال في المشاركة السياسية حسب النوع الاجتماعي

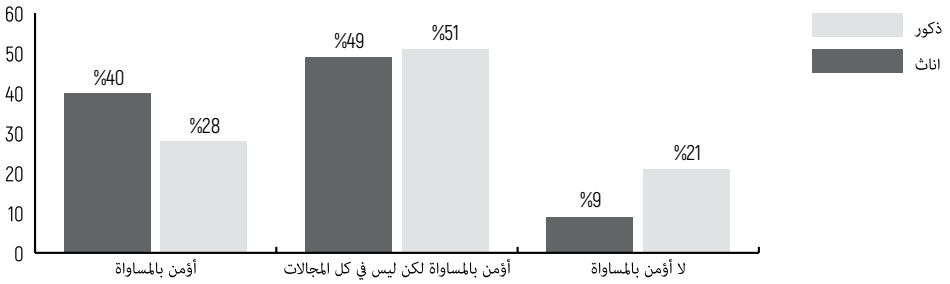

عند النظر إلى الحقوق بشكل تفصيلي، يتضح أن هناك فرقاً كبيراً بين درجة تأييد حق النساء في مجالات ذات طبيعة عامة وفيها مسؤوليات أقل نسبياً، وأخرى محددة ولها تبعات كبرى في السياسة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، تؤيد غالبية عظمى تفوق 90 % حق النساء في التعبير عن رأيهن في القضايا السياسية الوطنية، وكذلك الأمر بالنسبة للقضايا الاجتماعية. كما تؤيد الغالبية نفسها حق النساء في حملات المناصرة والضغط في مجال القضايا الاجتماعية. وليس هناك اعتراض كبير على أهمية حق المرأة في التوعية بالقوانين والأعراف الدولية، حيث يؤيد ذلك 87 % من المستطلعين.

وينخفض التأييد لحق النساء للانخراط في حملات الضغط والمناصرة في القضايا السياسية لتصل إلى 75%، وينخفض التأييد بشكل متدرج لحق النساء في المجالات التالية:

- 66% يؤيدون حق النساء في الانخراط في قرارات التوجه لمؤسسات المجتمع الدولي.
- 64% يؤيدون حق النساء في الانخراط في جولات المصالحة الفلسطينية.
- 58% يؤيدون حق النساء في الانخراط في العملية السياسية-التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
- ولكن 52% فقط يؤيدون حق المرأة في قرارات السلام والحرب مع إسرائيل.

أما من حيث الاعتراف بمشاركة النساء في مجالات الحياة المختلفة، فإن الاعتراف الأكبر يأتي في مجال المشاركة في النشاطات التوعوية التي تخدم وحدة المجتمع، حيث يعترف بذلك 62% من المستطلعين، ويعترف بذلك إلى حد ما 31%، بينما ينكر ذلك 7% من المستطلعين. وتأتي مسألة المشاركة في اللقاءات والقضايا الاجتماعية في نطاق الاعتراف بدور النساء، حيث يرى 57% أن النساء تشارك بفعالية في هذه اللقاءات، ويرى ذلك إلى حد ما 35%، بينما يختلف معهم 8% من المستطلعين.

وتأتي مسألة الاعتراف بمشاركة النساء في رفع الوعي في المرتبة الثالثة، حيث يرى 48% أن النساء تساهم في رفع وعي المواطنين فيما يتعلق بالالتزام بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويرى ذلك إلى حد ما 35%، ويختلف معهم 15% من المستطلعين.

وعند السؤال عن الدور السياسي، تبدأ نسب الاعتراف بدور النساء بالانخفاض، حيث يرى 36% من المستطلعين أن النساء تشارك بفعالية في اللقاءات والنقاشات السياسية، ويرى ذلك إلى حد ما 40%، ويختلف معهم 23% من المستطلعين.

وتأتي نسب الاعتراف بمشاركة النساء في المفاوضات مع الإسرائيليين منخفضة جداً، وقد يعود ذلك إلى توقف هذه المفاوضات عن الحدوث أو فشلها في تحقيق الأهداف الفلسطينية. هذا، ويرى 15% أن النساء تشارك في المفاوضات مع الإسرائيليين، ويرى ذلك إلى حد ما 24%، بينما يختلف مع وجهة النظر هذه 57% من المستطلعين.

3. المشاركة في النقاش السياسي: المستويات، الدوافع، المعيقات

يصرح أقل من ربع المستطلعين 24% بأنهم قد تلقوا دعوة للمشاركة في لقاء (ورشة عمل، اجتماع) حول قضايا سياسية، أما الباقي 76% فصرحوا بأنهم لم تتم دعوتهم لمثل لقاءات كهذه. وتزيد نسبة التصريح بتلقي دعوة للقاء سياسي في قطاع غزة 29% عنها بالنسبة للضفة الغربية 20%.

أما من حيث المشاركة الفعلية في لقاءات سياسية، فقد وصلت النسبة من بين المدعوين لمثل لقاءات كهذه 36%، ما يعني أن أقل من 9% من الجمهور العريض (المستطلعون كافة) قد شاركوا فعلاً في لقاءات ذات طبيعة سياسية.

رسم بياني (5): نسبة المستطلعين الذين تلقوا دعوة للمشاركة في نشاط سياسي مقارنة بنسبة الذين شاركوا فعلياً حسب المنطقة الجغرافية

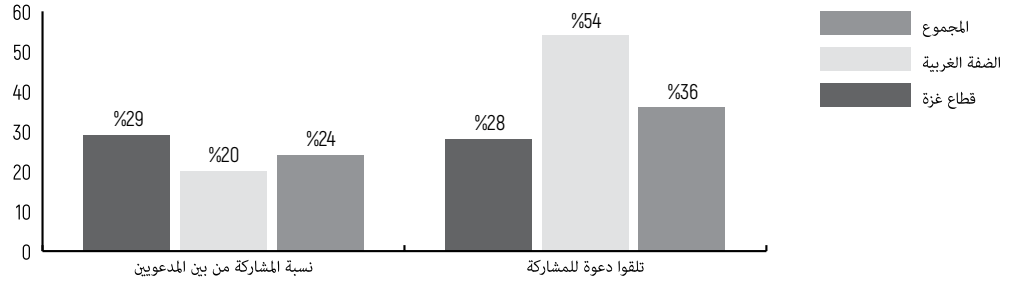

وكانت نسبة تلبية الدعوة لمثل هذه اللقاءات أكثر ارتفاعاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة، حيث وصلت إلى 54 % من بين الذين صرحوا بأنه تمت دعوتهم في الضفة، بالمقارنة مع 28 % في قطاع غزة. أما بالنسبة لحجم المشاركة الفعلي من الجمهور العريض، فقد وصلت النسبة في الضفة الغربية إلى نحو 11 % مقارنة مع 8 % في قطاع غزة من بين المستطلعين كافة.

وعند سؤال الذين قاموا بتلبية دعوة للقاء سياسي حول أهم دوافعهم لذلك، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- كان الدافع الأول هو القناعة بأن المشاركة السياسية حق لكل مواطن 97 %، تلا ذلك الدافع بأن المشاركة السياسية تعزز الثقة بالنفس وتساهم في طرح الرأي بقضايا المجتمع 95 %، ويرى أخرون أن المشاركة تساهم في التنمية المجتمعية 90 %.
- وجاء في المرتبة الرابعة دافع الاهتمام الشخصي بالقضايا السياسية 86 %، تلا ذلك دافع التعلم الشخصي وتنمية الذات 85 %.
- أما في المرتبة الأخيرة، فجاء دافع القناعة بأن المشاركة السياسية تجعل المشارك/ة مؤثراً في عملية صنع القرار في المجتمع. وبشكل عام، لم يكن هناك فروقات بين مستطلعي الضفة والقطاع من حيث دوافعهم للمشاركة السياسية.

وعند سؤال الذين لم يشاركوا في أي لقاءات سياسية حول العوامل التي تعيق مشاركتهم، فجاءت النتائج كما يلي:

- صرح 50 % من غير المشاركين بأنه ليس لديهم اهتمام شخصي بالمشاركة السياسية، وصرح مثلهم بأنهم لا يجدون أي فائدة لمشاركتهم التي لا تحدث فرقاً في المجتمع. وكانت نسبة الشعور بعدم جدوى المشاركة في العملية السياسية أكبر في قطاع غزة 54 % بالمقارنة مع الضفة الغربية 32 %.
- وجاءت القيود الاجتماعية كعامل مهم في إعاقة المشاركة بالنسبة إلى 38 % من المستطلعين، وكانت النسبة التي صرحت بذلك أكبر في قطاع غزة 40 % مقارنة مع الضفة الغربية 30 %.
- كما أن الانشغال بالعمل وتأمين الرزق شكل عاملاً معيقاً بالنسبة إلى 36 % من المستطلعين، ولكن بشكل أكبر في قطاع غزة 39 % من الضفة الغربية 24 %.
- وكان الخوف من الاعتقالات السياسية (سواء من قبل السلطة في الضفة، أو حركة حماس في غزة) منتشراً بين 20 % من المستطلعين (وبشكل متساوٍ في المنطقتين).
- أما الخوف من الاعتقال من قبل الاحتلال الإسرائيلي فشكل عاملاً معيقاً بالنسبة إلى 10 % من المستطلعين، ولكن بشكل أكبر في الضفة الغربية 21 % منه في قطاع غزة 7 %.

رسم بياني (6): العوامل التي تعيق المشاركة السياسية

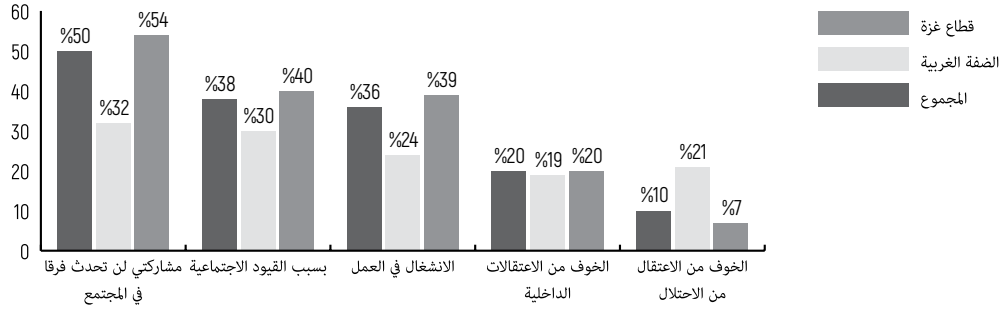

فجوة النوع الاجتماعي (3): مشاركة فعلية أقل، ومعيقات مجتمعية أكبر تواجه النساء

هناك فجوة بالنسبة لاهتمام المؤسسات بدعوة النساء والرجال، حيث صرحت 18 % من النساء بأنه قد تمت دعوتهن للمشاركة في لقاءات سياسية، بينما صرح بذلك 29 % من الرجال. وكانت نسبة تلبية الدعوة لمثل هذه اللقاءات أكثر ارتفاعاً بين الرجال المدعوين منها بين النساء المدعوات، حيث وصلت إلى 44 % من بين الرجال الذين صرَّحوا بأنه تمت دعوتهم، بالمقارنة مع 27 % من النساء اللواتي تمت دعوتهن. أما بالنسبة لحجم المشاركة الفعلي من الجمهور العريض، فقد وصلت النسبة بين الرجال المستطلعين كافة إلى نحو 13 % مقارنة مع أقل من 5 % بين النساء كافة. أما من حيث دوافع المشاركة، فهي متشابهة إلى حد بعيد بين النساء والرجال. ولكن هناك اختلافات في تقييم دور معيقات المشاركة بين النساء والرجال. إن القيود الاجتماعية تشكل المعيق الأكبر بالنسبة للنساء، حيث تصل نسبة النساء ممن صرحن بأنهن لا يشاركن في نشاطات سياسية بسبب هذه القيود إلى 51 %، بينما وصلت النسبة بين الرجال إلى أقل من نصف ذلك 22 %. كما أن نسبة أكبر من النساء 54 % يعتقدن أن مشاركتهن في النشاطات السياسية لن تُحدث فرقاً في المجتمع، بالمقارنة مع 46 % من الرجال. وهناك عوامل أخرى تلعب دوراً أكبرَ في إعاقة مشاركة الرجال، حيث يصرح 15 % من الرجال الذين لم يشاركوا في النشاطات بأن عدم مشاركتهم تعود إلى خوفهم من الاعتقالات الإسرائيلية، مقارنة مع 6 % من النساء اللواتي لا يشاركن. كما صرح 30 % من الرجال غير المشاركين بأن عدم مشاركتهم تعود إلى الخوف من اعتقالات السلطة في الضفة، وحماس في غزة، بينما صرح بذلك 12 % من النساء. وكان الانشغال بالبحث عن الرزق عائقاً مهماً بين 45 % من الرجال غير المشاركين، مقارنة مع 28 % من النساء.

رسم بياني (7): نسبة المستطلعين الذين تلقوا دعوة للمشاركة في نشاط سياسي مقارنة بنسبة الذين شاركوا فعلياً حسب النوع الاجتماعي

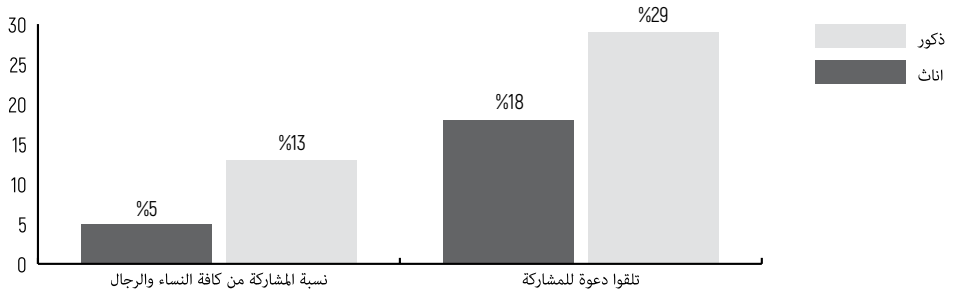

وكانت الجهات الداعية الأكثر ذكراً بين المستطلعين هي المؤسسات الأهلية 31 %، والأحزاب السياسية 31 %، تلاها المجالس المحلية 27 %، وأخيراً المؤسسات الحكومية 8 %، ومؤسسات أخرى كالمؤسسات الدولية 3 %. وكان من الملاحظ اختلاف درجات الاهتمام بدعوة الجمهور إلى مثل هذه اللقاءات بين المؤسسات في الضفة وغزة، حيث أنه تم ذكر المجالس المحلية في الضفة الغربية بشكل أكبر بكثير من قطاع غزة 33 % إلى 20 %، وقد يعود ذلك إلى طبيعة التطور الذي حدث بين المجالس المحلية في الضفة الغربية ونشاطها الأكبر في إشراك المواطنين في النقاش والحوار حول القضايا المحلية. كما أن مجالس الضفة قد تم انتخابها أو اختيارها في وقت قريب بالنسبة للمجالس في غزة، ما يعزز أهمية إشراكها للمواطنين، وبخاصة في تنفيذها للمشاريع المدعومة من الجهات المانحة والحكومية. أما في قطاع غزة، فجاء دور المؤسسات غير الحكومية في مقدمة الجهات الداعية 36 %، مقارنة مع 26 % في الضفة الغربية. كما أن معدلات الدعوة من قبل الأحزاب كانت أكثر ارتفاعاً في قطاع غزة 34 % بالمقارنة مع الضفة الغربية 28 %. ولم يكن هناك اختلاف في معدلات الدعوة من قبل جهات حكومية في كلتا المنطقتين.

4. تقييم دور النساء في المصالحة الوطنية

لا يمكن الفصل بين تقييم دور النساء في جهود المصالحة عن حقيقة أن جهود المصالحة منذ العام 2007 لم تحقق نتيجة، وبالتالي من الصعب أن نتوقع تقييماً إيجابياً لجهود النساء في هذا المجال في ظل عدم وصول الأطراف ذات العلاقة إلى مصالحة فعلية. ومن هذا المنطلق، توضح النتائج أن 36 % من المستطلعين يعتقدون أن للمرأة الفلسطينية دوراً فعلياً في لقاءات المصالحة بين فتح وحماس. وفي المقابل، يعتقد 57 % أنه لا يوجد للنساء دور في هذه اللقاءات. ويجيب نحو 9 % بأنهم لا يعرفون إن كان للنساء دور أم لا. هذا، ويعتقد 23 % فقط من المستطلعين أن النساء تشارك بشكل فعلي في لقاءات المصالحة، ويختلف معهم 44 %.

رسم بياني (8): نسبة الذين يعتقدون أن للمرأة الفلسطينية دوراً في لقاءات المصالحة الوطنية حسب المنطقة الجغرافية

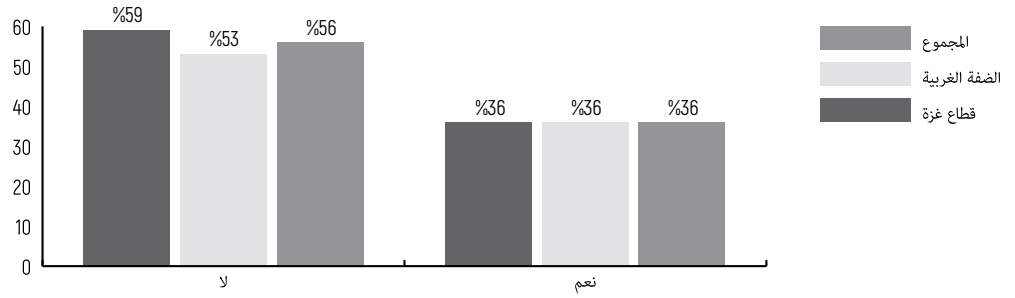

وفي ظل هذا الواقع، ينقسم المستطلعون في تقييم مدى تأثير دور النساء في تحقيق المصالحة، حيث يعتبر 50 % أن دور النساء مؤثر (19 % مؤثر جداً، و31 % مؤثر إلى حد ما). في المقابل، يرى 46 % أن دور النساء غير مؤثر (26 % غير مؤثر إلى حد ما، و20 % غير مؤثر أبداً)، بينما يصرح 4 % بأنهم لا يعرفون.

ومن حيث إمكانية إحداث فرق إيجابي في مجال تحقيق المصالحة في حال وجود النساء في لقاءات ولجان المصالحة، فإن 23 % فقط يعتبرون أن وجود النساء سيحدث فرقاً، بينما يرى 34 % أنه قد يُحدث فرقاً محدوداً. في المقابل، يرى 37 % أن وجود النساء لن يحدث أي فرق. ويعود ذلك، جزئياً، إلى فشل لقاءات ولجان المصالحة في تحقيق الهدف المرجو منها في ظل وجود أو غياب النساء عنها.

أما من حيث الاعتراف بدور النساء في جهود تحض على السلم الأهلي ونبذ العنف الداخلي، فهناك اعتراف أكبر بهذا الخصوص، حيث يرى 42 % أن النساء تشارك في لقاءات لتحقيق ذلك، ويرى 35 % أن ذلك صحيح إلى حد ما. بينما يرى 19 % أن النساء لا يشاركن في جهود تحض على السلم الأهلي ونبذ العنف. وفي السياق نفسه، يرى 23 % من المستطلعين أن النساء تضغط على الفصائل الفلسطينية باتجاه إتمام المصالحة، ويرى ذلك إلى حد ما 30 %، بينما يرى 43 % من المستطلعين أن النساء لا تضغط على الفصائل لتحقيق المصالحة.

فجوة النوع الاجتماعي (4): اعتراف أكبر من النساء بدورهن في المصالحة

تعتقد 42 % من النساء أن لهن دوراً في لقاءات المصالحة الفلسطينية، بينما يوافقهن على ذلك 31 % من الرجال. وتصرح 57 % من النساء بأن دور النساء مؤثر (بشكل كبير، أو إلى حد ما) في جهود المصالحة، بينما يعتقد ذلك 44 % من الرجال.

5. تقييم دور النساء أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة

تعترف نسبة أكبر من الفلسطينيين بتأثير جهود النساء في التعامل مع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة (2014)، حيث يرى 86 % أن جهود النساء أثناء العدوان كانت مؤثرة (57 % مؤثرة جداً، و29 % مؤثرة إلى حد ما). ويختلف مع وجهة النظر هذه 12 %. هذا، وترتفع نسبة الاعتراف بالدور المؤثر (بشكل كبير) للنساء أثناء العدوان في قطاع غزة 67 %، عنها في الضفة الغربية 50 %.

رسم بياني (9): نسبة الذين يعتقدون أن دور النساء مؤثر جداً أو مؤثر إلى حد ما في التعامل مع ظروف العدوان على غزة حسب المنطقة الجغرافية

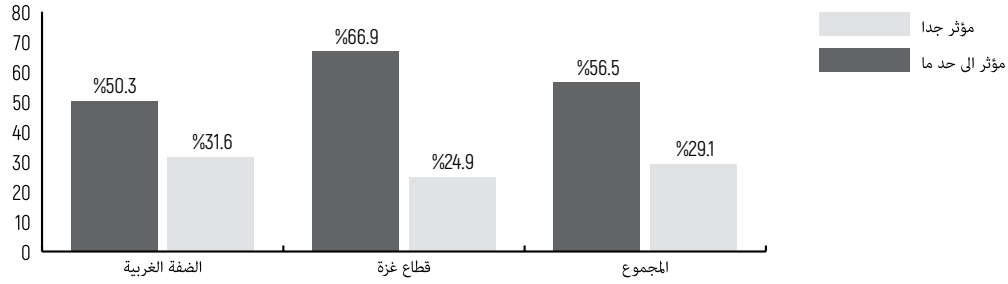

ويأتي الاعتراف الفعلي بدور النساء في مجال التعامل مع العدوان على غزة مرتفعاً، بشكل خاص، في المجال الإغاثي، حيث يرى 62 % أن النساء قد شاركت بشكل مؤثر في الدور الإغاثي أثناء العدوان، ويرى ذلك إلى حد ما 27 %، ولا يوافق على هذا التشخيص 9 % من المستطلعين. وفي الوقت نفسه، يرى 60 % بأن النساء شاركن بفعالية في المسيرات الاحتجاجية ضد العدوان، ويوافق على ذلك إلى حد ما 29 %. ولا يوافق على ذلك 9 % من المستطلعين.

وينخفض الاعتراف بدور النساء في ملف إعادة الإعمار، حيث يوافق 26 % على أن النساء حاضرات في هذا الملف، ويوافق على ذلك إلى حد ما 29 % من المستطلعين، ولا يوافق على هذا التشخيص 36 %. بينما يصرح 9 % بأنهم لا يعرفون.

فجوة النوع الاجتماعي (5): اعتراف أكبر بين النساء بمشاركتهن في التعامل مع العدوان على قطاع غزة

ترى 63 % من النساء أنه كان للمرأة دور مؤثر جداً في التعامل مع ظروف العدوان الأخير على قطاع غزة، ويشاركهن الرأي 50 % من الرجال. كما أن 64 % من النساء يعتقدن أن النساء قد شاركن بفاعلية في المسيرات الاحتجاجية على العدوان، ويشاركهن في هذا الاعتقاد 55 % من الرجال.

رسم بياني (10): نسبة الذين يعتقدون أن دور النساء مؤثر جداً في التعامل مع ظروف العدوان على غزة، ونسبة الذين يعتبرون أنهن شاركن بفعالية حسب النوع الاجتماعي

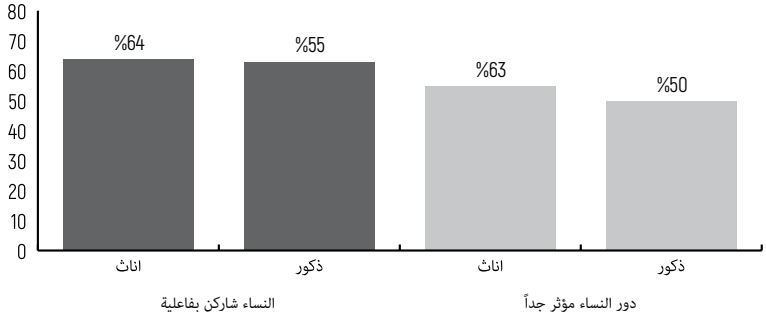

6. التقييم والنظرة لمشاركة النساء في مواقع صنع القرار

بشكل عام، تأتي النتائج لتعبر عن تقييم إيجابي لمدى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات المختلفة، وبخاصة الأهلية والخاصة. وقد يأتي ذلك نتيجة لظاهرة (الاستكثار)، حيث يجد البعض أن تمثيل النساء في امرأة واحدة أو عدد قليل كاف بالنسبة لهم، وهذا يعكس نظرة تمييزية ضد النساء عامة.

وبشكل عام، كان الرضا عن مشاركة النساء في المؤسسات المجتمعية والأهلية هو الأعلى بين المستطلعين، حيث عبر 87 % من المستطلعين عن رضاهم عن مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في هذه المؤسسات. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الرضا مشاركة النساء في صنع القرار في المجالس البلدية والقروية، حيث عبَّر 81 % من المستطلعين عن رضاهم عن مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار فيها.

أما في المرتبة الثالثة، فجاء رضا المستطلعين عن تمثيل النساء في النقابات والاتحادات 76 %، تلاه مباشرة مشاركتهن في مواقع صنع القرار في القطاع الخاص 75 %. أما في المرتبة الخامسة، فجاء الرضا عن مشاركة النساء في المجلس التشريعي 63 %، ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية 62 %.

وجاء الرضا عن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية 57 %، والفصائل والأحزاب السياسية 51 %، منخفضاً بالنسبة للمؤسسات المذكورة كافة.

أما من حيث تقييم مدى فاعلية النساء وتأثيرهن في عملية صنع القرار، فقد قدر المستطلعون أن التأثير في المؤسسات المجتمعية والأهلية هو الأكبر 31 %، تلا ذلك التأثير في مؤسسات القطاع الخاص 28 %، والمجالس البلدية والقروية 14 %. أما في المرتبة الرابعة، فجاء تقييم تأثير النساء في المجلس التشريعي 9 %، تلاه تأثيرهن في صنع القرار في النقابات والاتحادات 8 %، والسلطة الوطنية 6 %. أما التأثير الأقل، كما يراه المستطلعون فجاء في مؤسسات منظمة التحرير والفصائل والأحزاب السياسية (2 % لكل منها).

وعند السؤال عن مدى تأييد حق النساء في تبوُّء النساء لمواقع صنع القرار، فقد عكست النتائج ظاهرتين متوازيتين: أولاً (الظاهرة الهرمية): أي تناقص القبول بحق النساء في المناصب العليا، ومع زيادة حجم السلطة والولاية لكل منصب، وثانياً، ظاهرة القبول الأكبر (بالواقع المعاش)، أي قبول حق النساء حيث أصبحت النساء ممثلات في مواقع صنع القرار. لقد جاء القبول بحق المرأة بتبوُّء مواقع صنع القرار (كمديرة) في المؤسسات والشركات مرتفعاً، حيث وافق على هذا الحق 91 % من المستطلعين، ورفضه 9 % فقط. كما

وافق على حق النساء في تبوُّء مناصب صنع القرار في المجلس التشريعي 83 % من المستطلعين، ورفضه 17 %.

كما وافق 74 % من المستطلعين على حق المرأة في أن تصبح وزيرة، ورفض ذلك 26 %. أما بالنسبة لمنصب رئيس الوزراء، فقد وافق 54 % على تبوُّء النساء هذا المنصب، ورفض ذلك 46 % من المستطلعين.

هذا، وترفض غالبية 59 % حق النساء في تبوُّء منصب قيادي في الأجهزة الأمنية، وفي المقابل يوافق على هذا الحق 41 % من المستطلعين. وجاءت الموافقة الأدنى على حق النساء في تبوُّء منصب الرئاسة، حيث رفض هذا الحق 61 %، بينما أيَّده 39 %.

رسم بياني (11): نسبة الذين يؤيدون حق مشاركة النساء في مواقع صنع القرار للمناصب المختلفة (الظاهرة الهرمية)

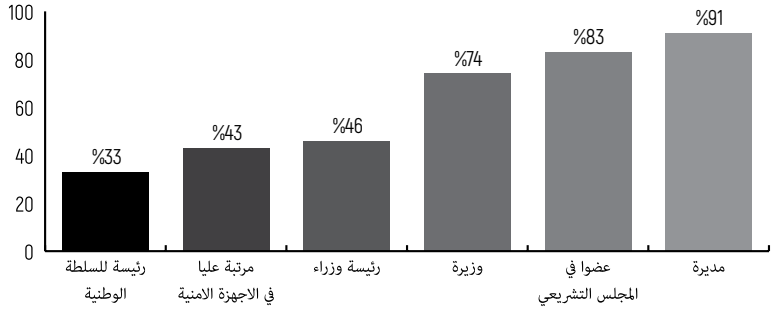

وكانت الفروقات طفيفة بين مواقف المستطلعين في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث درجة تأييد تبوُّء النساء مواقع صنع القرار.

فجوة النوع الاجتماعي (6): فجوة كبيرة بين النساء والرجال من حيث تأييد تمثيل النساء في مواقع صنع القرار

على الرغم من أن النساء والرجال يعبرون عن مستويات متساوية من الرضا (عدم الرضا) عن تمثيل النساء في المواقع المختلفة لصنع القرار، فإن هناك فجوة كبيرة في مدى تأييدهم لحق النساء في تبوُّء مناصب عليا تتضمن القدرة على صنع القرار. على سبيل المثال، بينما توافق بشدة 71 % من النساء على حق المرأة في أن تكون مديرة لمؤسسة أو شركة، يوافق على ذلك بشدة 57 % من الرجال. وفي الوقت الذي توافق بشدة 63 % من النساء على عضوية المرأة في المجلس التشريعي، يوافق بشدة على ذلك 50 % من الرجال. وتصل الفجوة إلى 17 % حين يتعلق الأمر بمنصب رئاسة الوزراء، حيث يؤيد بشدة تبوُّء المرأة هذا المنصب 41 % من النساء، و24 % من الرجال. أما بالنسبة لمنصب الرئاسة، فتؤيد بشدة 31 % من النساء تبوُّء المرأة ذلك المنصب، ويشاركهم في الرأي 18 % من الرجال. وتشتد الفجوة في مجال الموقف من تبوُّء المرأة منصباً ذا مرتبة عليا في الأجهزة الأمنية، حيث يؤيد ذلك بشدة 37 % من النساء، و19 % من الرجال.

7. الشعور بالأمن والمعرفة بالقوانين والاتفاقيات الدولية

صرح 10 % من الفلسطينيين بأنهم يشعرون بالأمن على أنفسهم وعائلاتهم (بشكل كبير)، بينما صرح 42 % بأنهم يشعرون بالأمن (بدرجة متوسطة). وفي المقابل، صرح 48 % بأنهم لا يشعرون بالأمن. وزادت نسبة التصريح بالشعور بغياب الأمن في الضفة الغربية 54 % عنه في قطاع غزة 38 %. ولم تكن هناك فروق تذكر بين النساء والرجال من حيث درجة الشعور بالأمن.

وعند سؤال المستطلعين عن الجهة التي يلجأون إليها لحل مشكلة أو نزاع حول مسألة ما، أكدت النتائج على انتشار الوسائل التقليدية والعائلية على حساب المؤسسات الرسمية والقانونية، فقد صرح أكثرية 47 % بأنهم يلجأون للعائلة أو العشيرة من أجل ذلك. كما صرح 6 % بأنهم يلجأون للعرف والتقاليد (رجال الإصلاح). وصرح 16 % بأنهم يحلون مشاكلهم بأنفسهم. وفي المقابل، صرح 30 % بأنهم يلجأون للمؤسسات الرسمية المتمثلة بالجهات الأمنية والقضائية؛ سواء أكانت حكومية أم بلدية. وأظهر الاستطلاع بأنه لا يوجد دور يذكر للمؤسسات الدينية (كالمسجد والكنيسة) ولقياديي الأحزاب في هذا المجال.

وتظهر البيانات تبايناً كبيراً بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال، حيث يصرح 38 % من مستطلعي الضفة بأنهم يلجأون للقانون والمؤسسات الحكومية لحل المشكلات، بينما يصرح بالشيء نفسه 18 % من مستطلعي قطاع غزة. وعلى العكس، فإن نسباً أكبر من مستطلعي غزة يلجأون لوسائل غير رسمية، حيث يصرح 52 % منهم بأنهم يلجأون للعائلة أو العشيرة (مقابل 43 % في الضفة الغربية)، ويصرح 20 % من مستطلعي غزة بأنهم يحلون المشكلة بأنفسهم (مقابل 13 % في الضفة الغربية).

رسم بياني (12): آليات حل المشاكل/النزاعات حسب المنطقة الجغرافية

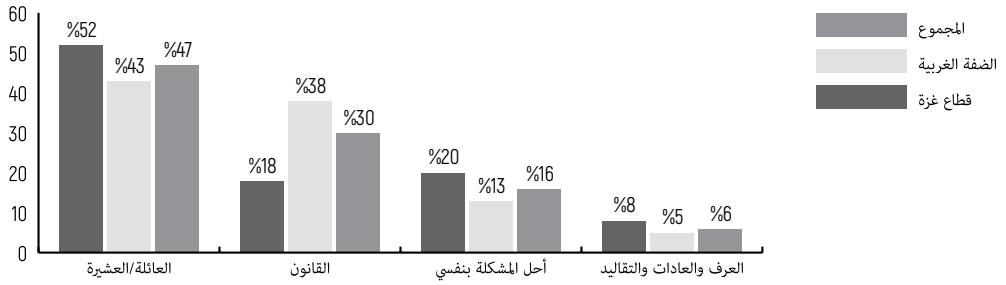

أما من حيث مستوى المعرفة بالاتفاقيات والقوانين الدولية التي تحمي المواطنين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، فإن 40 % من المستطلعين يصرحون بأنهم سمعوا بها، بينما يصرح 60 % بأنهم لم يسمعوا بها. كما صرح 35 % بأنهم قد سمعوا عن قوانين واتفاقيات تحمي النساء أثناء الحروب والنزاعات، بينما صرح 65 % بأنهم لم يسمعوا بذلك. وفي السياق نفسه، فإن 32 % من المستطلعين يعتقدون أن لدى النساء الفلسطينيات المعرفة الكافية بالقوانين المحلية والدولية التي تضمن لها حقوقها أثناء النزاعات والحروب.

لقد كانت الاختلافات الجغرافية في مجال التصريح بالمعرفة بالاتفاقيات الدولية ملحوظة، حيث أن نسبة أكبر من مستطلعي قطاع غزة يصرحون بأنهم سمعوا بالاتفاقيات؛ سواء أكانت المتعلقة بحماية المواطنين بشكل عام، أم النساء بشكل خاص. لقد صرح 29 % من مستطلعي الضفة بأنهم سمعوا بالاتفاقيات التي تحمي المواطنين، مقابل 58 % في قطاع غزة. كما صرح 25 % من مستطلعي الضفة بأنهم سمعوا بالاتفاقيات التي تحمي النساء، بينما صرح بذلك 52 % من مستطلعي قطاع غزة.

فجوة النوع الاجتماعي (7): النساء يلجأن بشكل أكبر للعائلة

لا تظهر النتائج أي اختلافات تذكر من حيث مستوى الشعور بالأمن بين الرجال والنساء. ولكنها تظهر اختلافاً، ولو محدوداً، بينهم من حيث الآلية التي يلجأون لها في حل المشكلات، حيث صرح 43 % من الرجال بأنهم يلجأون للعائلة أو العشيرة لحل المشكلة، مقابل 50 % من النساء يقمن بذلك. ويلجأ الرجال لحل المشكلة بأنفسهم بنسبة أكبر من النساء (18 % مقابل 14 %). هذا، وتلجأ النساء بشكل أقل للعرف والنظام غير الرسمي (الإصلاح) من الرجال (4 % مقابل 7 %). ولا يوجد اختلاف بين النساء والرجال من حيث اللجوء للنظام القانوني الرسمي. وبشكل عام، يصرح الرجال بحيازتهم مستوى أعلى من المعرفة بالاتفاقيات الدولية التي تحمي المواطنين أثناء الصراعات والحروب (43 % للرجال و36 % للنساء).

استنتاجات وتوصيات

تظهر الدراسة العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي تحتاج إلى المتابعة في المستقبل. أما أهم الاستنتاجات، فهي كما يلي:

1) **اكتظاظ أجندة الفلسطينيين:** تظهر نتائج هذا الاستطلاع واستطلاعات أوراد المستمرة أن أجندة الشعب والمواطنين الفلسطينيين مكتظة بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية، ومنها التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية والسياسية. وعلى الرغم من أن أهم مسألة هي الصراع الداخلي، فإن الاستطلاعات بدأت حديثاً بإظهار تراجع بدرجة الاهتمام بهذه المسألة ارتباطاً باتساع مستوى الاعتقاد بأن المصالحة وإنهاء النزاع بين طرفي المعادلة لن يتما في أي وقت قريب، وأن الوضع القائم قد يستمر وقتاً طويلاً. كما أن تزايد العنف والقتل خلال الفترة الأخيرة (ارتباطاً بالهبة الفلسطينية التي بدأت مع شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015) يجعل الحديث عن مسائل متعلقة بحل النزاعات سلمياً مسألة أصعب ومحفوفة بالشك والغموض.

2) **دور النساء مرتبط بالسياق العام:** إن السؤال عن دور النساء في مصالحة غير منجزة أو مفاوضات مرَّ عليها أكثر من عقدين، وبدون نتائج مرضية، أو تقدم فعلي على الأرض، يجعل الحديث عن دور النساء مجزوءاً وغير دقيق، وكأننا نحاكم النساء على واقع يتحكم به الرجال في الغالب. وبالتالي، فإنه في ظل فشل الرجال «صناع القرار» في تحقيق مصالحة وطنية أو سلام منجز وناجز، فإنه من غير المتوقع أن نحصل على تقييمات مرتفعة لدور النساء في هذا الصدد.

3) **اعتراف نظري ومعنوي بدور النساء لا يرافقه اعتراف متجذر بالحقوق:** تظهر النتائج اعترافاً عاماً بدور النساء في الحياة الاجتماعية والأسرية وحتى العامة، ولكن الاعتراف يصبح أقل في مجالات المشاركة السياسية، وتتسع الفجوة في مجالات تحقيق المصالحة والسلام والحرب، وكذلك عندما يتعلق الأمر بمواقع صنع القرار التي تتضمن درجة عالية من الولاية والقدرة على اتّخاذ القرارات.

4) **المؤسسات المجتمعية والأهلية الأكثر اهتماماً بإشراك النساء:** إن مشاركة النساء والرجال في الحياة السياسية تتكرس في ظل توفر حياة مدنية ومؤسسات مجتمعية ومحلية أكثر فاعلية، وكما تظهر نتائج الاستطلاع، فإن المؤسسات الأهلية والمجالس المحلية، هي الأقرب للناس، وهي الأكثر اهتماماً بإشراك المواطنين عامة، والنساء خاصة. أما الأحزاب السياسية، فقد أصحبت تأخذ دوراً ثانوياً في هذا المجال.

5) **فرص ومعيقات متعددة للمشاركة:** تظهر النتائج محدودية معدلات المشاركة بشكلها الأدنى (أي في لقاءات ذات طابع سياسي)، فقد اتّضح أن أقل من 13 % من الرجال و 5 % من النساء قد شاركوا فعلاً في مثل هذه اللقاءات. ويشكل الاعتقاد بحق الموطنين بالمشاركة دافعاً مهماً، كما أن تعزيز التجربة الشخصية والثقة بالنفس تشكل دوافع إضافية. أما من حيث الاعتقاد بالقدرة على التأثير على عملية صنع القرار، فجاء تقييمه كدافع منخفض، ويأتي ذلك في ظل غياب المؤسسة التشريعية وانقسام وضعف المؤسسة الحكومية. أما من حيث المعيقات، فإن الاعتقاد سائد بغياب أو ضعف القدرة على التأثير على الواقع وعلى عملية صنع القرار، وهي مؤشرات على درجة من الإحباط تتعلق بطبيعة الواقع السياسي وجدوى المشاركة بحد ذاتها. كما أن ضعف الوعي بالحقوق القانونية والإنسانية؛ سواء تلك الموجودة في القوانين المحلية أو الدولية، يشكل معيقاً آخرَ.

6) **مشاركة محدودة في ظل مجتمع ومؤسسات إرثية:** ما زالت النتائج تؤكد أن دور المؤسسة الرسمية لم يتفوق على دور المؤسسات الإرثية كالعائلة والعشيرة في حل المشكلات والنزاعات، حيث أن التصريح باللجوء للمؤسسة القانونية جاء منخفضاً بالمقارنة مع التصريح باللجوء للمؤسسات العائلية والعشائرية. ومن المؤكد أن الظروف السياسية وطبيعة وضع المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، تؤدي إلى ارتفاع نسبي في الحالة العائلية/العشائرية وأخذ القانون باليد، بالمقارنة مع الضفة الغربية.

7) **دور ملحوظ ولكن تأثيره محدود:** عند السؤال عن قيام النساء بحملات الضغط والتوعية من أجل تحقيق المصالحة والسلم الأهلي، يبدو أنه قد تمت ملاحظة بعض الجهود، وبخاصة في قطاع غزة، ولكن وفي الوقت نفسه، ما زالت القناعة منتشرة بأن تأثير مثل هذه الجهود لا يزال محدوداً، ولم يعط ثماراً، ارتباطاً بفشل الأطراف ذات العلاقة المباشرة بتحقيق اختراق في هذا المجال.

أهم التوصيات:

بالنظر إلى الواقع السياسي على الأرض وغياب أو ضعف آليات تحقيق المصالحة والسلم المجتمعي والسياسي -داخلياً وخارجياً- فإن إمكانيات الفعل على المستوى الجماعي من قبل الحركات السياسية والاجتماعية، أو على مستوى البرامج والمشاريع يصبح محدوداً. ومع ذلك، فإن هناك عدداً من التوصيات التي يمكن تحقيقها:

- تعزيز القناعة السائدة بدور النساء في مجالات الحياة المختلفة، من خلال إظهار نماذج إيجابية وناجحة لنساء ومؤسسات نسوية تقوم بدور فاعل في هذه المجالات.
- تعزيز التغطية والظهور الإعلامي للنشاطات النسوية في مجالات تحقيق السلم الأهلي، والمصالحة، والسلام، بشكل عام.
- تصميم برنامج تدريب وتمكين لنساء ناشطات ومهتمات، وبخاصة بين الشابات والطالبات، للتعريف بأفضل الممارسات، ولتعزيز المهارات في تحقيق السلم الأهلي والمصالحة.
- تدريب كادر شبابي، من الذكور والإناث، للقيام بحملات توعوية في مجالات حل النزاعات والسلم الأهلي، وتنفيذ حملة توعوية بين الشباب والشابات في مجال أهمية هذه المفاهيم وكنهها، من خلال حملة في الجامعات الفلسطينية.
- القيام بحملة توعوية عامة، باستخدام الإعلام الحديث والتقليدي، للتعريف بأهم القوانين والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق المواطنين عامة، والنساء خاصة، أثناء النزاعات والحروب. كما يمكن تصميم برنامج تلفزيوني و/أو إذاعي منتظم يعالج قضايا الحقوق أثناء الصراعات والحروب.
- عقد سلسلة من اجتماعات المساءلة للأحزاب والمؤسسات الحكومية، للدفع باتجاه مشاركة أكبر للنساء في مواقع صنع القرار فيها.
- دفع المؤسسات والنقابات والاتحادات والمجالس المحلية والاتفاق معها على آليات واضحة لتضمين مشاركة فعالة للنساء في النقاشات والاجتماعات حول القضايا السياسية والسياساتية في المجتمعات المحلية، وذات الطابع الوطني أيضاً.
- المساهمة في حملة وطنية للتعريف بأهمية مشاركة النساء وضرورتها في مواقع صنع القرار على المستويات العليا.
- إنشاء آلية وطنية واسعة لتنظيم مشاركة النساء ومأسستها من أجل الدفع باتجاه المصالحة والسلم الأهلي، بحيث يتم الانتقال من التعامل مع الموضوع ضمن مشاريع منفصلة، إلى جهود برامجية وطنية موحدة تشمل اتحادات ومؤسسات وأحزاباً ذات اهتمام مشترك.

- إعداد عدد من النساء لتبوُّء مناصب وتحمُّل مسؤوليات أكبر في مجال المفاوضات وتحقيق السلام ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، وبالتنسيق مع فريق المفاوضات والأجسام الأخرى ذات العلاقة.
- استهداف أكبر للنساء في مناطق القدس ومناطق (جيم)، حيث أن النساء في هذه المناطق تتأثر بشكل مستمر بتداعيات العنف، ولديهن خبرات مختلفة في هذا المجال.

الملاحق

ملحق (1): أسئلة الاستمارة والنتائج الإحصائية

القسم الاول: تقييم دور النساء في جوانب الحياة المختلفة

1.هل ترى/ين أن للمرأة الفلسطينية دور مهم أم غير مهم في تماسك الأسرة الفلسطينية؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مهم جداً	% 88.4	% 87.4	% 90.0
مهم إلى حد ما	% 10.5	% 11.4	% 8.9
غير مهم إلى حد ما	% .9	% .9	% .9
غير مهم أبداً	% .2	% .3	% .2
لا أعرف			

2. هل ترى/ين ان للمرأة الفلسطينية دور مهم أم غير مهم في تماسك المجتمع الفلسطيني ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مهم جداً	% 82.7	% 80.1	% 87.1
مهم إلى حد ما	% 14.9	% 17.6	% 10.4
غير مهم إلى حد ما	% 2.0	% 2.0	% 2.0
غير مهم أبدا	% .2	% .2	% .3
لا أعرف	% .2	% .1	% .2

3. هل ترى/ين أن للمرأة الفلسطينية دور مهم أم غير مهم في صنع القرار السياسي في فلسطين؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مهم جداً	% 42.3	% 41.9	% 42.9
مهم إلى حد ما	% 35.2	% 38.8	% 29.1
غير مهم إلى حد ما	% 14.9	% 13.2	% 17.8
غير مهم أبدا	% 6.8	% 5.2	% 9.6
لا أعرف	% .8	% .9	% .6

4. هل ترى/ين أن للمرأة الفلسطينية دور مهم أم غير مهم في الحياة العامة ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مهم جداً	% 76.5	% 75.1	% 78.7
مهم إلى حد ما	% 20.8	% 21.8	% 19.1
غير مهم إلى حد ما	% 2.3	% 2.8	% 1.6
غير مهم أبدا	% .2	% .3	% .2
لا أعرف	% .2		% .4

5 من حيث الحقوق السياسية للمرأة، أي العبارات التالية تعبر عن رأيك أكثر من غيرها ..... ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
أؤمن بالمساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة	33.7 %	31.6 %	37.3 %
أؤمن بأن حقوق الرجال والنساء ينبغي أن تكون متساوية لكن ليس في كل مجالات المشاركة السياسية	49.9 %	51.9 %	46.4 %
لا أؤمن بالمساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة	15.3 %	15.2 %	15.6 %
لا رأي/لا أعرف	1.1 %	1.3 %	.7 %

القسم الثاني: المشاركة في النقاش السياسي

1 خلال السنوات الثلاث الماضية، هل دعيت للمشاركة بلقاء/ورشة عمل/اجتماع حول قضايا سياسية؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	53.9 %	26.4 %	100.0 %
لا	46.1 %	73.6 %	

2 إذا نعم لسؤال رقم (1)، من الذي وجه اليك الدعوة ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
البلدية/ المجلس القروي/ اللجان الشعبية	27.0 %	32.9 %	20.3 %
حزب سياسي	30.5 %	27.5 %	33.8 %
مؤسسة أهلية/ مجتمعية	30.9 %	26.2 %	36.1 %
مؤسسة حكومية	8.2 %	8.1 %	8.3 %
أخرى	3.4 %	5.3 %	1.5 %
3. إذا نعم لسؤال رقم (1)، هل شاركت في أي من اللقاءات السياسية التي دعيت لها ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	35.9 %	53.8 %	28.0 %
لا	64.1 %	46.2 %	72.0 %

إذا نعم لسؤال رقم (3) فقط: (أي شاركت في لقاء سياسي)، أخبرنا أي من العوامل التالية دفعك للمشاركة؟ (إجابة كافة البنود)				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
أشارك لأنني مهتم/ة بالموضوع السياسي بشكل شخصي	نعم	85.9 %	84.3 %	87.3 %
	لا	14.1 %	15.7 %	12.7 %
المشاركة السياسية هي حق لكل مواطن	نعم	97.9 %	99.1 %	96.8 %
	لا	2.1 %	.9 %	3.2 %
المشاركة السياسية تعزز من ثقتي بنفسي وبرأيي في المجتمع	نعم	94.9 %	96.3 %	93.7 %
	لا	5.1 %	3.7 %	6.3 %
المشاركة السياسية تجعلني مؤثرا على صانعي القرار في البلد	نعم	79.1 %	77.8 %	80.2 %
	لا	20.9 %	22.2 %	19.8 %
المشاركة السياسية مهمة لإحداث التنمية المجتمعية	نعم	90.2 %	88.0 %	92.1 %
	لا	9.8 %	12.0 %	7.9 %

المشاركة السياسية مهمة في التقليل من حدة النزاعات والابقاء على السلم الاهلي في المجتمع	نعم	% 82.5	% 82.4	% 82.5
	لا	% 17.5	% 17.6	% 17.5
B10 أشارك عادة لأهداف الدراسة أو التعلم أو تنمية الثقافة الشخصية	نعم	% 85.3	% 82.1	% 88.1
	لا	% 14.7	% 17.9	% 11.9

إذا لم تشارك في لقاء سياسي، أي من العوامل التالية دفعتك لعدم المشاركة؟ (إجابة كافة البنود)				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
الخوف من الاعتقال من الاحتلال الاسرائيلي	نعم	% 10.1	% 20.5	% 7.2
	لا	% 89.9	% 79.5	% 92.8
الخوف من اعتقالات اجهزة السلطة في الضفة / اجهزة حماس في غزة	نعم	% 20.2	% 19.3	% 20.4
	لا	% 79.8	% 80.7	% 79.6
ليس لدي اهتمام بالمشاركة السياسية أصلا	نعم	% 50.0	% 43.2	% 51.9
	لا	% 50.0	% 56.8	% 48.1
مشاركتي في اللقاءات السياسية لن تحدث فرقا في المجتمع	نعم	% 49.5	% 31.8	% 54.4
	لا	% 50.5	% 68.2	% 45.6
الانشغال في العمل (تأمين مصادر الرزق لعائلتي)	نعم	% 35.7	% 23.9	% 39.0
	لا	% 64.3	% 76.1	% 61.0
بسبب القيود الاجتماعية	نعم	% 37.9	% 29.5	% 40.3
	لا	% 62.1	% 70.5	% 59.7

القسم الثالث: تقييم دور النساء في التعامل مع حالات النزاع/الصراع

1 هل تعتقد/ي بان للمرأة الفلسطينية دورا فعليا في لقاءات المصالحة الفلسطينية (بين فتح وحماس)؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	% 36.2	% 36.4	% 35.8
لا	% 55.6	% 53.4	% 59.3
لا أعرف	% 8.2	% 10.2	% 4.9

2 بشكل عام، إلى أي مدى ترى/ين بأن للمرأة الفلسطينية دور مؤثر أو غير مؤثر في المصالحة بين حركتي فتح وحماس؟ هل يمكنك القول ان دورها كان... ؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مؤثر جداً	% 8.81	% 7.81	% 9.81
مؤثر إلى حد ما	% 5.13	% 9.92	% 2.43
غير مؤثر إلى حد ما	% 4.52	% 8.52	% 7.42
غير مؤثر أبداً	% 1.02	% 8.91	% 7.02
لا أعرف	% 2.4	% 8.5	% 6.1

3.شكل عام، هل تعتقد/ي بأنه في حال وجود النساء في لقاءات ولجان المصالحة سيحدث فرقا إيجابيا؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	% 23.1	% 21.8	% 25.3
إلى حد ما	% 34.2	% 33.9	% 34.7
لا	% 36.7	% 36.6	% 36.9
لا أعرف	% 6.0	% 7.7	% 3.1

أثناء العدوان الاخير على قطاع غزة (4102)، إلى أي مدى ترى/ين بان المرأة الفلسطينية قد لعبت دورا مؤثرا أو غير مؤثر في التعامل مع ظروف العدوان؟ هل دورها كان..؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
مؤثر جداً	% 56.5	% 50.3	% 66.9
مؤثر إلى حد ما	% 29.1	% 31.6	% 24.9
غير مؤثر إلى حد ما	% 7.2	% 10.0	% 2.7
غير مؤثر أبداً	% 4.8	% 5.0	% 4.4
لا أعرف	% 2.3	% 3.1	% 1.1

من خلال متابعاتك الشخصية، إلى أي مدى ترى/ين أن العبارات التالية حول مشاركة النساء في الحياة العامة صحيحة أم غير صحيحة؟				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
تشارك المرأة الفلسطينية بفعالية في اللقاءات والنقاشات السياسية	نعم،صحيح	% 35.7	% 40.1	% 28.4
	بين بين	% 40.1	% 39.4	% 41.1
	لا، غير صحيحة	% 22.6	% 18.3	% 29.8
	لا أعرف	% 1.6	% 2.1	% .7
تشارك المرأة بفعالية في اللقاءات والقضايا الاجتماعية	نعم،صحيح	% 56.6	% 60.6	% 50.0
	بين بين	% 35.2	% 31.9	% 40.7
	لا، غير صحيحة	% 7.7	% 6.9	% 9.1
	لا أعرف	% 5.	% 7.	% 2.
تشارك المرأة بفعالية في النشاطات التوعوية التي تخدم وحدة المجتمع	نعم،صحيح	% 61.5	% 61.2	% 62.0
	بين بين	% 30.9	% 32.1	% 28.9
	لا، غير صحيحة	% 7.1	% 6.0	% 8.9
	لا أعرف	% .5	% .7	% .2
تشارك المرأة في لقاءات المصالحة الوطنية بشكل فعلي	نعم،صحيحة	% 22.5	% 22.5	% 22.4
	بين بين	% 30.1	% 31.5	% 27.8
	لا، غير صحيحة	% 43.6	% 41.0	% 48.0
	لا أعرف	% 3.8	% 5.1	% 1.8
تشارك المرأة في المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي	نعم،صحيحة	% 14.7	% 16.9	% 11.1
	بين بين	% 23.7	% 27.1	% 18.0
	لا، غير صحيحة	% 57.2	% 50.9	% 67.8
	لا أعرف	% 4.4	% 5.2	% 3.1

تضغط المرأة على الفصائل الفلسطينية باتجاه اتمام المصالحة	نعم,صحيحة	23.0 %	21.1 %	26.0 %
	بين بين	30.2 %	32.2 %	26.9 %
	لا, غير صحيحة	42.9 %	41.4 %	45.6 %
	لا أعرف	3.9 %	5.3 %	1.6 %
شاركت المرأة بشكل مؤثر في الدور الاغاثي أثناء العدوان على غزة	نعم,صحيحة	62.1 %	56.3 %	71.8 %
	بين بين	26.6 %	28.6 %	23.3 %
	لا, غير صحيحة	8.7 %	11.6 %	4.0 %
	لا أعرف	2.6 %	3.6 %	.9 %
شاركت المرأة بفعالية في المسيرات الاحتجاجية على العدوان على غزة	نعم,صحيحة	59.5 %	58.6 %	61.1 %
	بين بين	29.0 %	27.5 %	31.6 %
	لا, غير صحيحة	9.0 %	11.0 %	5.6 %
	لا أعرف	2.5 %	2.9 %	1.8 %
المرأة حاضرة في ملف عملية إعادة الاعمار لقطاع غزة	نعم,صحيحة	26.4 %	31.2 %	18.2 %
	بين بين	29.1 %	27.9 %	31.1 %
	لا, غير صحيحة	36.4 %	30.8 %	45.8 %
	لا أعرف	8.1 %	10.1 %	4.9 %
تشارك المرأة في اللقاءات التي تحض على السلم الأهلي ونبذ العنف الداخلي بين الفلسطينيين	نعم,صحيحة	42.3 %	44.6 %	38.4 %
	بين بين	34.9 %	36.0 %	33.1 %
	لا, غير صحيحة	18.8 %	14.3 %	26.2 %
	لا أعرف	4.0 %	5.0 %	2.2 %
تساهم المرأة في رفع وعي المواطنين الفلسطينيين فيما يتعلق بالالتزام بسيادة القانون واحترام حقوق الانسان	نعم,صحيحة	47.7 %	50.5 %	43.1 %
	بين بين	35.0 %	33.4 %	37.6 %
	لا, غير صحيحة	15.4 %	13.6 %	18.4 %
	لا أعرف	1.9 %	2.5 %	.9 %
المرأة الفلسطينية لديها معرفة كافية بالقوانين المحلية والدولية التي تضمن لها حقوقها اثناء النزاعات والصراعات	نعم,صحيحة	31.7 %	31.0 %	32.9 %
	بين بين	38.5 %	38.3 %	38.7 %
	لا, غير صحيحة	27.0 %	27.7 %	25.8 %
	لا أعرف	2.8 %	2.9 %	2.7 %

إلى أي مدى أنت راض/ية أو غير راض/ية عن تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار في المؤسسات او الجهات التالية؟				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
البلديات/ المجالس القروية/ اللجان الشعبية في المخيمات	راض جدا	31.7 %	32.2 %	30.9 %
	راض إلى حد ما	39.7 %	41.1 %	37.3 %
	غير راض إلى حد ما	18.1 %	17.4 %	19.1 %
	غير راض أبدا	8.8 %	7.8 %	10.4 %
	لا أعرف	1.7 %	1.5 %	2.2 %
المؤسسات المجتمعية والاهلية	راض جدا	49.0 %	41.8 %	61.1 %
	راض إلى حد ما	38.4 %	44.0 %	29.1 %
	غير راض إلى حد ما	8.4 %	9.8 %	6.0 %
	غير راض أبدا	3.1 %	2.9 %	3.3 %
	لا أعرف	1.1 %	1.5 %	.4 %

النقابات والاتحادات العامة	راض جدا	% 38.3	% 36.8	% 40.7
	راض إلى حد ما	% 37.7	% 40.4	% 33.1
	غير راض إلى حد ما	% 14.9	% 14.8	% 15.1
	غير راض أبدا	% 7.5	% 6.0	% 10.0
	لا أعرف	% 1.7	% 2.0	% 1.1
الفصائل السياسية	راض جدا	% 22.0	% 20.6	% 24.2
	راض إلى حد ما	% 29.3	% 31.1	% 26.2
	غير راض إلى حد ما	% 25.5	% 29.1	% 19.6
	غير راض أبدا	% 21.1	% 16.5	% 28.9
	لا أعرف	% 2.1	% 2.7	% 1.1
المجلس التشريعي	راض جدا	% 28.1	% 24.7	% 33.8
	راض إلى حد ما	% 34.4	% 34.0	% 35.1
	غير راض إلى حد ما	% 20.9	% 23.8	% 16.0
	غير راض ابدا	% 14.6	% 14.8	% 14.2
	لا أعرف	% 2.0	% 2.7	% .9
منظمة التحرير الفلسطينية	راض جدا	% 24.7	% 23.1	% 27.3
	راض إلى حد ما	% 32.4	% 31.6	% 33.6
	غير راض إلى حد ما	% 22.0	% 25.3	% 16.7
	غير راض أبدا	% 18.4	% 16.6	% 21.3
	لا أعرف	% 2.5	% 3.3	% 1.1
السلطة الوطنية الفلسطينية	راض جدا	% 27.8	% 27.0	% 29.1
	راض إلى حد ما	% 33.8	% 34.0	% 33.3
	غير راض إلى حد ما	% 20.0	% 22.5	% 16.0
	غير راض أبدا	% 17.4	% 15.4	% 20.7
	لا أعرف	% 1.0	% 1.1	% .9
مؤسسات القطاع الخاص	راض جدا	% 50.5	% 46.4	% 57.3
	راض إلى حد ما	% 34.8	% 37.5	% 30.2
	غير راض إلى حد ما	% 7.9	% 8.4	% 7.1
	غير راض أبدا	% 5.7	% 6.4	% 4.7
	لا أعرف	% 1.1	% 1.3	% .7

في أيٍّ من الجهات المذكورة أعلاه تعتقد أن تمثيل المرأة فيها أكثر تأثيراً من غيرها؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
البلديات/ المجالس/ اللجان الشعبية	% 14.4	% 18.8	% 7.2
المؤسسات المجتمعية	% 31.0	% 30.2	% 32.4
النقابات والاتحادا ت العامة	% 7.6	% 8.0	% 7.0
الفصائل السياسية	% 2.1	% 1.2	% 3.6
المجلس التشريعي	% 9.0	% 8.1	% 10.6
منظمة التحرير الفلسطينية	% 2.1	% 1.5	% 3.2
السلطة الوطنية الفلسطينية	% 6.1	% 6.6	% 5.4
مؤسسات القطاع الخاص	% 27.5	% 25.7	% 30.6

الرجاء أخبرنا إلى أي مدى توافق/ين أم لا توافق/ين على العبارات التالية المتعلقة بتبوء النساء المناصب التالية؟ (أوافق بشدة، إلى حد ما، لا أوافق إلى حد ما، لا أوافق بشدة)				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
للمرأة الحق في ان تكون مديرة مؤسسة/ شركة	أوافق بشدة	64.9 %	64.6 %	65.3 %
	اوافق إلى حد ما	25.9 %	25.8 %	26.0 %
	لا أوافق	4.9 %	5.2 %	4.4 %
	لا أوافق بشدة	4.3 %	4.4 %	4.2 %
	لا أعرف	100.0 %	100.0 %	100.0 %
للمرأة الحق في ان تكون عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني	أوافق بشدة	56.4 %	55.7 %	57.6 %
	اوافق إلى حد ما	26.6 %	28.0 %	24.4 %
	لا أوافق	7.8 %	7.7 %	8.0 %
	لا أوافق بشدة	8.8 %	8.3 %	9.8 %
	لا أعرف	.3 %	.4 %	.2 %
للمرأة الحق في ان تكون وزيرة	أوافق بشدة	47.5 %	45.7 %	50.7 %
	اوافق إلى حد ما	26.7 %	28.2 %	24.2 %
	لا أوافق	11.6 %	12.0 %	10.9 %
	لا أوافق بشدة	13.8 %	13.8 %	13.8 %
	لا أعرف	.3 %	.3 %	.4 %
للمرأة الحق في أن تكون رئيسة وزراء	أوافق بشدة	32.4 %	34.1 %	29.6 %
	اوافق إلى حد ما	21.3 %	23.0 %	18.4 %
	لا أوافق	19.2 %	20.1 %	17.8 %
	لا أوافق بشدة	26.6 %	22.2 %	33.8 %
	لا أعرف	.5 %	.5 %	.4 %
للمرأة الحق في أن تكون رئيسة للسلطة الوطنية الفلسطينية (الدولة	أوافق بشدة	24.1 %	24.4 %	23.8 %
	اوافق إلى حد ما	15.2 %	15.0 %	15.6 %
	لا أوافق	17.7 %	18.6 %	16.0 %
	لا أوافق بشدة	42.4 %	41.4 %	44.0 %
	لا أعرف	.6 %	.5 %	.7 %
للمرأة الحق في أن تكون في مرتبة عليا في الاجهزة الامنية	أوافق بشدة	28.0 %	30.4 %	24.0 %
	اوافق إلى حد ما	23.1 %	22.4 %	24.2 %
	لا أوافق	18.5 %	17.8 %	19.6 %
	لا أوافق بشدة	29.9 %	29.0 %	31.3 %
	لا أعرف	.6 %	.4 %	.9 %

ماذا عن رأيك بحق النساء في المشاركة المجالات التالية، هل توافق/ي عليها أو لا توافق/ي؟				
للمرأة الحق في أن تعبِّر عن رأيها في القضايا السياسية الكبرى في الفضاءات العامة (القدس، والأسرى، واللاجئين، والمفاوضات ... الخ)	أوافق بشدة	61.8 %	66.3 %	54.2 %
	اوافق إلى حد ما	27.9 %	25.9 %	31.3 %
	لا أوافق	6.1 %	4.4 %	8.9 %
	لا أوافق بشدة	3.9 %	2.9 %	5.6 %
	لا أعرف	.3 %	.5 %	

للمرأة الحق في التعبير عن رأيها في القضايا الاجتماعية في الفضاءات العامة (مثل القتل على ما يسمى بخلفية الشرف، والمساواة بين الجنسين، والحقوق والحريات المدنية ... إلخ)	أوافق بشدة	% 64.5	% 69.6	% 56.0
	اوافق إلى حد ما	% 26.9	% 25.2	% 29.8
	لا أوافق	% 5.0	% 3.2	% 8.0
	لا أوافق بشدة	% 3.2	% 1.6	% 5.8
	لا أعرف	% .4	% .4	% .4
للمرأة الحق في الانخراط في العملية السياسية- التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي	أوافق بشدة	% 31.3	% 37.1	% 21.6
	اوافق إلى حد ما	% 26.8	% 27.6	% 25.6
	لا أوافق	% 18.9	% 16.9	% 22.2
	لا أوافق بشدة	% 21.5	% 16.5	% 30.0
	لا أعرف	% 1.5	% 2.0	% .7
للمرأة الحق في الانخراط في جولات المصالحة الفلسطينية	أوافق بشدة	% 33.9	% 38.0	% 27.1
	اوافق إلى حد ما	% 29.8	% 30.7	% 28.2
	لا أوافق	% 20.1	% 16.1	% 26.9
	لا أوافق بشدة	% 14.8	% 13.1	% 17.6
	لا أعرف	% 1.4	% 2.1	% .2
للمرأة الحق في الانخراط في قرارات السلام أو الحرب مع إسرائيل	أوافق بشدة	% 31.1	% 36.2	% 22.7
	اوافق إلى حد ما	% 21.1	% 22.1	% 19.6
	لا أوافق	% 21.7	% 20.6	% 23.6
	لا أوافق بشدة	% 24.6	% 19.3	% 33.6
	لا أعرف	% 1.4	% 1.9	% .7
للمرأة الحق في الانخراط بقرارات التوجه لمؤسسات المجتمع الدولي	أوافق بشدة	% 37.4	% 44.2	% 26.0
	اوافق إلى حد ما	% 28.3	% 27.9	% 28.9
	لا أوافق	% 16.7	% 14.2	% 20.9
	لا أوافق بشدة	% 15.7	% 11.2	% 23.3
	لا أعرف	% 1.9	% 2.5	% .9
للمرأة الحق في الانخراط في حملات الضغط والمناصرة للقضايا السياسية	أوافق بشدة	% 45.0	% 49.5	% 37.3
	اوافق إلى حد ما	% 29.6	% 29.7	% 29.3
	لا أوافق	% 14.1	% 12.7	% 16.4
	لا أوافق بشدة	% 10.6	% 6.9	% 16.9
	لا أعرف	% .7	% 1.1	
للمرأة الحق في الانخراط في حملات المناصرة والضغط للقضايا الاجتماعية	أوافق بشدة	% 59.9	% 63.2	% 54.4
	اوافق إلى حد ما	% 30.5	% 28.4	% 34.0
	لا أوافق	% 5.6	% 4.1	% 8.0
	لا أوافق بشدة	% 3.5	% 3.6	% 3.3
	لا أعرف	% .5	% .7	% .2
للمرأة الحق في الحصول على توعية في القوانين والأعراف الدولية	أوافق بشدة	% 58.0	% 61.5	% 52.2
	اوافق إلى حد ما	% 29.0	% 26.8	% 32.7
	لا أوافق	% 8.1	% 6.9	% 10.0
	لا أوافق بشدة	% 4.6	% 4.4	% 4.9
	لا أعرف	% .3	% .4	% .2

هل تعتقد/ين أن مشاركة النساء في هذا المجال ستحدث تأثيراً إيجابياً أم لا؟				
		المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
للمرأة الحق في أن تعبر عن رأيها في القضايا السياسية الكبرى في الفضاءات العامة (القدس، والأسرى، واللاجئين، والمفاوضات ... إلخ)	نعم	51.2 %	49.2 %	54.7 %
	إلى حد ما	34.2 %	37.9 %	28.0 %
	لا	13.1 %	10.8 %	16.9 %
	لا أعرف	1.5 %	2.1 %	.4 %
للمرأة الحق في التعبير عن رأيها في القضايا الاجتماعية في الفضاءات العامة (مثل القتل على ما يسمى بخلفية الشرف، والمساواة بين الجنسين، والحقوق والحريات المدنية ... إلخ)	نعم	53.6 %	53.7 %	53.6 %
	إلى حد ما	33.8 %	37.6 %	27.6 %
	لا	11.2 %	7.3 %	17.8 %
	لا أعرف	1.3 %	1.5 %	1.1 %
للمرأة الحق في الانخراط في العملية السياسية- التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي	نعم	25.2 %	29.3 %	18.4 %
	إلى حد ما	29.5 %	31.6 %	26.0 %
	لا	41.7 %	34.4 %	53.8 %
	لا أعرف	3.6 %	4.7 %	1.8 %
للمرأة الحق في الانخراط في جولات المصالحة الفلسطينية	نعم	28.8 %	29.3 %	28.0 %
	إلى حد ما	32.3 %	34.3 %	28.9 %
	لا	35.9 %	32.0 %	42.4 %
	لا أعرف	3.0 %	4.4 %	.7 %
للمرأة الحق في الانخراط في قرارات السلام أو الحرب مع إسرائيل	نعم	26.7 %	20.4 %	30.5 %
	إلى حد ما	23.7 %	19.8 %	26.1 %
	لا	45.6 %	56.4 %	39.1 %
	لا أعرف	4.0 %	3.3 %	4.4 %
للمرأة الحق في الانخراط في قرارات التوجه لمؤسسات المجتمع الدولي	نعم	33.0 %	37.2 %	26.0 %
	إلى حد ما	29.2 %	30.7 %	26.7 %
	لا	33.6 %	27.1 %	44.4 %
	لا أعرف	4.2 %	4.9 %	2.9 %
للمرأة الحق في الانخراط في حملات الضغط والمناصرة للقضايا السياسية	نعم	40.2 %	40.1 %	40.4 %
	إلى حد ما	31.4 %	34.8 %	25.6 %
	لا	26.2 %	22.3 %	32.7 %
	لا أعرف	2.3 %	2.8 %	1.3 %
للمرأة الحق في الانخراط في حملات المناصرة والضغط للقضايا الاجتماعية	نعم	55.6 %	54.9 %	56.9 %
	إلى حد ما	31.9 %	34.0 %	28.4 %
	لا	10.7 %	8.5 %	14.2 %
	لا أعرف	1.8 %	2.7 %	.4 %
للمرأة الحق في الحصول على توعية في القوانين والأعراف الدولية	نعم	50.0 %	49.4 %	51.1 %
	إلى حد ما	31.8 %	33.9 %	28.2 %
	لا	16.0 %	13.8 %	19.8 %
	لا أعرف	2.2 %	2.9 %	.9 %

القسم الرابع: الأمن والقانون

إلى أي مدى تشعر/ي بالأمن على نفسك وعلى عائلتك؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
بشكل كبير	% 10.2	% 7.8	% 14.2
بشكل متوسط	% 41.6	% 37.7	% 48.0
لا اشعر بالأمن	% 47.9	% 54.1	% 37.6
لا أعرف/ لا رأي	% .3	% .4	% .2

لدى مواجهتك مشكلة/نزاعاً حول قضية ما، إلى أي من الجهات التالية تتوجه/ين من أجل حلها؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
القانون/ الجهات الامنية والمؤسسات الحكومية/البلدية	% 30.2	% 37.7	% 17.6
العائلة/ العشيرة الخاصة بي	% 46.6	% 43.0	% 52.4
العُرف والعادات والتقاليد/رجال الاصلاح	% 6.1	% 4.6	% 8.4
المسجد (الكنيسة	% .1		% .2
قياديين في الفصائل	% .3	% .3	% .4
أحل المشكلة بنفسي	% 16.0	% 13.4	% 20.4
لا إجابة	% .7	% .9	% .4

هل سمعت/ي عن قوانين/اتفاقيات دولية تحمي المواطنين اثناء الحرب او النزاعات المسلحة؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	% 39.7	% 29.0	% 57.6
لا	% 60.3	% 71.0	% 42.4

هل سمعت/ي عن قوانين/اتفاقيات دولية تحمي النساء أثناء الحرب او النزاعات المسلحة؟			
	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	% 35.3	% 25.0	% 52.4
لا	% 64.7	% 75.0	% 47.6